

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

العدد الحادي والعشرون السنة التاسعة والعشرون نوفمبر (النصف الاول) ١٩٩٣

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي وجهان لدولة مستقلة واحدة

■ عندما قرر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الاخيرة انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة اريحا بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منهما، كان المجلس يتمسك بفهم روح اتفاق اعلان المبادىء بعد ان تم التوقيع عليه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة دولة اسرائيل، جنبا الى جنب مع توقيع راعيي مؤتمر مدريد للسلام، الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية. ولم يكن الموضوع عاديا بالنسبة لوفد "اسرائيل" الى محادثات الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا المنعقدة في طابا. فقد عبر عضو الوفد (يوئيل زنجر) الذي كان قد شارك بفعالية خاصة في محادثات اوسلو السرية، ان اعلان تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية لا يجوز ان يتم دون الاتفاق والتفاهم معهم. فالموضوع جديد بالنسبة لاتفاق اعلان المبادىء كما يراه الاسرائيليون.

لم يكن ذلك الموقف مفاجئا لوفدنا الى المحادثات في طابا، فقد كان واضحا ان القراءة الفلسطينية للاتفاق والمنسجمة مع كون منظمة التحرير الفلسطينية هي التي وقعت الاتفاق لم تترسخ بعد في المنظور الاسرائيلي للاتفاق. وليس هذا مفاجئا ايضا، ما دام بعض المسؤولين الفلسطينيين والعرب وغيرهم لم يدركوا حقيقة التغيير الذي طرأ تلقائيا على نصوص الاتفاقية الجامدة والغامضة نتيجة للاضافة الهامة التي طرأت في اللحظات الاخيرة التي سبقت التوقيع على الاتفاق في البيت الابيض، حيث اضيفت "منظمة التحرير الفلسطينية" في صدر الاتفاق كطرف متكافىء مع حكومة اسرائيل كما اضيفت في نهايته حيث التوقيع كممثل للشعب الفلسطيني.

بين الصفحة الاولى والاخيرة في اتفاق اعلان المبادىء وملاحقه ومحضر الاجتماع المتفق عليه توجد اماكن عدة لا يستقيم فيها فهم الاتفاق دون تناقض صارخ الا بوضع منظمة التحرير الفلسطينية بدلا للتسميات الموجودة في متن الاتفاق مثل (ممثلي الفلسطينيين، الفلسطينيين المعينين، الطرف الفلسطيني، "المجلس"، الممثلين الفلسطينيين، مجلس منتخب، مجلس للفلسطينيين، وغيرها).

فالمجلس المنتخب بالنسبة للقراءة الفلسطينية للاتفاق لا يعني الممثل للشعب الفلسطيني بعد ان تم الاعتراف من قبل الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده، خاصة وان (المجلس) المنصوص عليه في الملحق الاول للاتفاق والمتعلق بنمط وشروط الانتخابات يحرم غالبية شعبنا الفلسطيني في الشتات من المشاركة في الانتخابات، بمن فيهم النازحين الذين (ليسوا في وضع

البقية ص 22

"في" التنظيم والمجتمع

■ ليس العمل التنظيمي مجرد بذل جهد، كبر هذا الجهد أم صغر، بل هل علم يرتكز الى رؤية فكرية محددة قصد تحقيق أهداف محددة، وهذه الرؤية والاهداف تستدعي ترتيبا محددا للاولويات من جهة وللاعداء والاصدقاء من جهة ثانية؟.

في هذا المقال نطرح فكرة تنظيمية هي، كما نرى، أساس أي عمل نضالي ناجح، وتبني هذه الفكرة وتنفيذها سوف يؤدي الى تغيير الكثير من مواقفنا وأساليب عملنا النضالية.

والفكرة المنطلق هي: العمل داخل البنية الاجتماعية والالتحام بالشعب في مواقعه وبيناته وتشكيلاته الاجتماعية والوظيفية.

فلكل مجتمع، صغر هذا المجتمع أم كبر، تجربة تارخية وثقافية وخبرة عملية وهذه التجربة والثقافة والخبرة قد أقامت أطرا وتنظيمات اجتماعية لممارسة الحياة ومواجهة المستجدات، فالمجتمع العربي مثلا منظم وفق بنى اجتماعية وظيفية: الاسرة، الاسرة الممتدة، العشيرة، القبيلة، القرية، الحي، المدينة، المسجد، الاعياد، المواسم، الحرف... الخ. والانغراس في صلب هذه التنظيمات والالتحام بقواها الاجتماعية التحاما مباشرا في ظروفها الطبيعية، وفهم آليات عمل هذه التنظيمات والتعرف على القوى الاجتماعية التي تتكون منها، وحصر أساليبها في حل مشكلاتها ومواجهة واقعها وتسيير شؤونها اليومية والحياتية، وتحديد القوانين التي تحكم حركتها الداخلية - ما الذي يجمعها، ما الذي يفرقها - كي تحافظ على عوامل وحدتها في ظل الظروف المتغيرة، ما الثابت وما المتغير من هذه العوامل. كيف يمكن تعميق تماسكها وتعاونها. وما هي الوسائل المناسبة لتبديل وتغيير مواقفها.. الخ. هو الطريق الاسلم الى خلق ديناميكية نضالية غير منفصلة عن المجتمع وقادرة على التحرك مع المجتمع وبالمجتمع لتحقيق غاياتها وأهدافها، فالعمل من أجل تغيير الواقع وتحصيل الحقوق يستدعي ان نكون بين الناس، لا أمامهم ولا خلفهم.

والعمل التنظيمي، باعتباره مقدمة لاي عمل ثوري، ليس مهمة ترفيهية أو آنية بل هو مشروع حياتي مرتبط بالحاضر والمستقبل، يبدأ من الواقع العيني ليصل الى نهوض شعبي قادر على مواجهة الظروف وتحقيق الغايات. والانطلاق من الواقع الحي يقتضي ادراك هذا الواقع بكلياته وتفاصيله، بآليات عمله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبظروفه المحلية والاقليمية والدولية. وهذا لا يمكن انجازه على الوجه الاكمل الا اذا استوعبنا تاريخ المجتمع وحدوده وقيوده وقيمه المعيارية والمعيشية، وما ينطلق من نسقه الخاص في تجربته الحضارية ونتمسك بهويته وشخصيته التاريخية.

وهذا يتيح لنا فرصة كبيرة لتحقيق انجازين كبيرين في آن واحد: اعداد المناضل داخل مسرح الحياة الواعية من جهة وتحضير المجتمع للتغيير الثوري من جهة آخرى.

ان اولى نتائج تنفيذ هذه الفكرة التنظيمية هي: اعفاء التنظيم والمجتمع من اجواء العداوة التي سيفرزها ويستثيرها قيام بنى تنظيمية موازية للبنى الاجتماعية وبديلة عنها.

تاسيس المجتمع:

ونستطيع ان نقول ان فكرة العمل داخل الأطر الاجتماعية القائمة وتحريكها للقيام بالمهام النضالية تشكل مظهرا ذاتيا وموضوعيا. ذاتيا على صعيد الافراد وموضوعيا على صعيد التنظيم والمجتمع.

فعلى الصعيد الذاتي يحررنا العمل داخل الاطر الاجتماعية القائمة من النخبوية والانعزال عن الواقع.

والعمل داخل الأطر الاجتماعية يمنحنا القدرة على التعرف على الواقع فنكون أكثر معرفة وأكثر يقينا وثقة، وهذا يعطينا القدرة على تفهم المصاعب الواقعية التي تعيشها الجماهير ان المعرفة الدقيقة لأوضاع المجتمع المادية والمعنوية لا يجعلنا أكثر دقة وتحديدا في تحليلاتنا فقط بل ويحررنا من الأوهام والأحلام، ويمنحنا القدرة على وضع خطة عمل واقعية مبنية على معرفة دقيقة وقابلة للتطبيق.

الشمال والجنوب وأيهما يحدد مدخل التدخل فانه سيصبح أول تحد يواجه الوضع العالمي الجديد. لكنه ليس التحدي الوحيد.. فالمنازعات الداخلية تتصاعد وباتت تمثل تحديا للوضع الحالي العالمي وهي ان فقدت بعدها الدولي بانتهاء الحرب الباردة الا انها اكتسبت بعدا آخر لا يقل خطورة هو البعد الاقليمي. وهي في الوقت نفسه تثير مشكلتين رئيسيتين أحداهما كون هذه النزاعات مطابة مؤجلا بتقرير المصير في شكله الكلاسيكي أو كما يعبر عنه أوتونو: تراجع الناسلتقرير المصير وما هو داخل في اطار تدبير شؤون العالم كما هو الحال في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، بحيث ترغب الطوائف القومية في الانضمام الى دولها الأم المجاورة.

ولان معظم النزاعات الحالية كما يقرر أوتونو هي نزاعات داخل دول وليست بين دول فان ثمة تحديا يواجه المنظمات الدولية الاقليمية هو أن تبتكر طرقا للمساعدة في حل هذه النزاعات.

وهذا يقود الى المبرر الثالث أو التحدي الاخطر للوضع العالمي الناشيء، وهو مدى امكانية انشاء نظام للامن الجماعي الدولي في ذلك الوقت الذي تزايدت فيه الحاجة لترتيبات جماعية لمواجهة نزاعات لا تقوى دولة واحدة على مجابهتها. ويستبعد أوتونو أن يكون بمقدور المنظمات الاقليمية الرد بفعالية على المنازعات الداخلية لافتقاد هذه المنظمات لتقاليد التدخل في النزاعات داخل الدول ولان هذه المنظمات بصفة عامة تعاني من كونها غير محايدة تماما اضافة الى مشكلة الموارد التي تواجهها خاصة منظمات العالم الثالث.

وازاء هذه المشكلات التي تحد من قدرة المنظمات الاقليمية يرى أوتونو أن الامم المتحدة هي البديل الذي سيتكفل بالمحافظة على السلام في المستقبل البعيد.

وفي رأي اوتونو أن الوضع العالمي الناشيء يواجه أزمة قيادية واضحة ومحددة رغم ما أكدته حرب الخليج من قيادة الولايات المتحدة للعالم.

فهذه الحرب نفسها كشفت أوجه القصور التي تحول بين الولايات المتحدة وقيادة العالم مثل مشكلاتها الداخلية مع الفقر والتفرقة العنصرية والعجز الى جانب مشكلات خارجية تتعلق بمواقف اليابان وألمانيا. هذه المشكلات في رأيه تجعل من الحديث عن انفراد الولايات المتحدة بالقيادة أو تحولها الى قيادة جماعية أمرا سابقا لاوانه.

هذه التحديات ليست كل ما ينتظر الوضع العالمي الناشيء فهناك قضايا عالمية أخرى في طور النشوء يخبرنا بها أوتونو ويقسمها الى مجالين الأول يدخل في اطار ما أطلق عليه قبل ذلك الاعتماد المتبادل الموضوعي ويندرج تحته قضايا البيئة والارهاب والمخدرات . وهذه وان كانت تصلح لأن تكون نموذجا جديدا للتعاون بين الشمال والجنوب فهي ما زالت محل جدل وخلاف أكثر منها مدعاة للتعاون.

أما المجال الثاني فتندرج تحته قضايا حقوق الانسان والديمقراطية وهذه اما أن تستدعي استنكار الدول ورفضها لتدخل المجتمع الدولي في شؤونها - وهذا لن يكون متاحا في الوضع العالمي الجديد - واما أن تدفع الدول المعنية الى نفى المزاعم الخاصة بانتهاكها لحقوق الانسان والديمقراطية، والقول بأنها تخفى قضايا سياسية خفية أى أنها ستنتقل من الجدل حول حق المجتمع الدولي في الاهتمام بحقوق الانسان الى الكيفية التي يطبق بها هذا الحق. وتبقى المشكلة كما يؤكد أوتونو هي هل تطبق المعايير والقيم المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية بصورة شاملة وبثبات؟ وهل تطبق لأسباب حقيقية أم لتمويه قضايا سياسية خفية أخرى؟

وفي ختام مقاله يتعرض الكاتب الافريقي الى ما يسميه قضية التضامن التي يطرحها كالتالي: الفجوة التي كانت قائمة بين الشرق والغرب ازدادت اتساعا وان تحولت الى فجوة بين الشمال الذي يزداد انشغالا بنفسه، والجنوب الذي ينسحب منه الشماليون. وفي رأيه أن جدارا من نوع جديد آخذ في الارتفاع ليفصل بين عالم مزدهر يهودي ومسيحي وأبيض وآخر شديد الفقر والاحباط غير مسيحي وغير أبيض وكثافته السكانية شديدة، وهو فصل سيؤدي الى عدم الاستقرار بدرجة تستدعي اليقظة والاهتمام منذ الأن، والا تفاقمت مشكلة التضامن التي هي في الأساس نقطة الضعف التي تشوب خروج الرأسمالية منتصرة من الحرب الباردة، لكنها أذا ما تفاقمت فلن تهدد الرأسمالية وحدها وانما ستهدد المجتمع الدولي ككل فلن يمكن الحديث عن مجتمع دولي الا اذا وجد اجراء للتضامن في نطاق هذا المجتمع.

منذ بداية المقال يطرح الكاتب آراء شديدة الأهمية سواء وهو يصف الوضع الحالي بأنه انعدام للنظام وليس نظاما جديدا، أو وهو يحدد بدقة التحديات التي تواجه هذا الوضع، بل ويتنبأ بتحديات مستقبلية، لذلك يكتسب المقال أهمية تضعه في مقدمة الأبحاث العديدة التي تناولت الوضع الدولي الجديد ■

تتمة رأينا

يسمح لهم بالمساهمة في العملية الانتخابية لاسباب عملية) كما جاء في نص الاتفاق. يصبح مع اصرارنا على ضرورة اجراء الانتخابات من المنطقي الحديث عن نوعين من الانتخابات.. الاولى تكميلية لانتخاب العدد المقرر لشعبنا في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة لاستكمال المجلس الوطني الفلسطيني.. ثم الانتخاب من قبل المجلس الوطني للهيئة القيادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبهذا يتكرس مفهوم الديمقراطية بشكل يتناسب مع الهدف الفلسطيني في الاستقلال الوطني والمحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية الى ان يتم تحقيق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وليتحقق هذا الاستقلال السياسي يجب ان يفهم جيدا كيف نقرأ نصوص الاتفاق المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. فقد جاء في الفصل السادس المتعلق بالنقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات بند رقم (٢) ما نصه (مباشرة بعد دخول اعلان المبادىء حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا، ومن اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يتم نقل السلطة الى الفلسطينيين (تصبح م.ت.ف او السلطة الوطنية الفلسطينية حسب قراءتنا الفلسطينية)، في القطاعات التالية: التربية والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، فرض الضرائب المباشرة والسياحة).

كما جاء في الفصل السابع حول الاتفاق الانتقالي البند (٤) ما نصه (من اجل تمكين المجلس(يصبح م.ت.ف او السلطة الوطنية الفلسطينية) من النهوض بالنمو الاقتصادي اثناء تنصيبه يتولى المجلس (السلطة الوطنية الفلسطينية) بالخصوص انشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، وسلطة للملاحة البحرية في غزة. وبنك فلسطين للتنمية ومكتب فلسطيني لتنمية الصادرات، وسلطة فلسطينية للمحيط وسلطة عقارية فلسطينية، وسلطة فلسطينية للمياه، وكل هيكل تم الاتفاق عليه سابقا وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد السلطات والمسؤوليات).

كما نص الفصل الحادي عشر حول التنسيق الفلسطيني الاسرائيلي في مجال الاقتصاد على ما يلي: (بالنظر للفوائد المشتركة للتنسيق حول تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل منذ دخول هذا الاعلان المبدئي حيز التنفيذ سيقع انشاء لجنة فلسطينية اسرائيلية للتنسيق الاقتصادي وذلك لتطوير وتنفيذ مشترك للبرامج المطروحة في البروتوكول بالملحقين الثالث والرابع)، وهذه اللجنة تبدأ اجتماعاتها يوم (١٦/١١/٩٣) في باريس.

وقد جاء في الملحق الثاني حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا البند (٣) ما نصه: (خطة للتطوير والاستقرار الاقتصادي تتضمن ارصدة عاجلة للتشجيع على الاستثمارات الخارجية والدعم المالي والاقتصادي، ويقيم الطرفان تعاونا وتنسيقا موحدا مع الجهات الاقليمية والدولية من اجل بلوغ هذه الاهداف).

وفي الملحق الثالث يصبح النص (يتفق الطرفان على اقامة لجنة متابعة اسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تعكف على المسائل التالية). ويسرد الملحق الثالث احد عشر مجالا للتعاون هي: الماء، الكهرباء، الطاقة، المال، النقل والاتصالات، التجارة، الصناعة، العلاقات الاجتماعية، الموارد البشرية، للحماية والمحيط، الصحافة والاتصال.. اضافة الى كل برنامج آخر له فوائد مشتركة.

اما الملحق الرابع فيشتمل على قسمين اولهما برنامج للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. والثاني برنامج للتنمية الاقتصادية الاقليمية، ويحتوي البرنامج الاول على العناصر التالية: التأهيل الاجتماعي، الاسكان، تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تنمية البنية التحتية، تنمية الموارد البشرية.

ويحتوي البرنامج الثاني على مجموعة من برامج التنمية الاقليمية التي يجري بحثها في المفاوضات المتعددة الاطراف.

وعلى الرغم من الخداع الذي تحمله كلمات تعاون وتنسيق في ضوء موازين القوى الراهنة فان الاستراتيجية الاقتصادية للاستقلال الفلسطيني كما يصفها آشر دافيد في مقالته في جريدة دافار والمنشورة في مجلة *Middle East Report* عدد سبتمبر، بقوله (اما على الصعيد الاستراتيجي فهناك اتفاق قام بين ممثلي القطاعات المختلفة (البنوك، الصناعة، التجارة الكبرى) والحكومة بان التبعية الاقتصادية للهوية الفلسطينية يجب ان يحافظ عليها).

The economic dependance of the "Palestinian entity" must be presev ed.

وليس من قبيل الصدف ان يصدر عن وزير المالية، رئيس الجانب الاسرائيلي في لجنة التنسيق المشتركة قبل يوم واحد من اجتماع اللجنة تحذيرا مفاده ان فشل اجتماع اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية الذي سيعقد من شأنه ان يهدد كل مخطط الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة.

وليس من قبيل الصدف أيضا ان تشن تلك الحملة

٢- بناء السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها قاعدة ارتكاز وقاعدة انطلاق لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجماهير شعبنا الفلسطيني المكافح لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ان بناء السلطة الوطنية فوق اي جزء من ارض الوطن يجري تحريره او انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي منه انما هو تجسيد لبرنامج السلطة الوطنية الفلسطينية الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في عام ١٩٧٤.

٣- تحقيق الانسحاب الكامل والشامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ٦٧ بما فيها القدس تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وان توقيع اعلان المبادىء الذي اقرت فيه حكومة اسرائيل بتطبيق قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ على الاراضي الفلسطينية في المرحلة الانتقالية والنهائية يتفق وقرارات وزراء خارجية دول الطوق العربية على وجود ارضية التفاوت بين المسار الفلسطيني والمسارات الأردنية والسورية واللبنانية بكم وجود المرحلة الانتقالية في المسار الفلسطيني.

ويهم المجلس الثوري ان يؤكد تمسك حركة فتح بقرارات الشرعية الدولية وبقرارات القمم العربية وبقرارات وزراء خارجية الدول العربية المشاركة في المفاوضات وصولا الى الحل الشامل على جميع الجبهات على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ ووفق صيغة مدريد وكتاب الضمانات ورسائل الدعوة لحضور مؤتمر مدريد للسلام.

٤- العمل على ازالة جميع المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت في ارضنا المحتلة خلافا لقرارت الشرعية الدولية واعتبار هذه المستوطنات جزءا لايتجزأ من وجود الاحتلال العسكري المباشر، ان المجلس الثوري يؤكد على الانسحاب التام وغير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلي ولمستوطناته وعودة الارض الفلسطينية حرة مستقلة لبناء السلطة الوطنية الفلسطينية نواة دولة فلسطين المستقلة.

٥- ان القدس الشريف هي عاصمة فلسطين الابدية وهي جزء لايتجزأ من ارضنا الفلسطينية العربية المحتلة في عام ٦٧، ينطبق عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كما ينطبق على جميع الاراضي المحتلة، ويؤكد المجلس الثوري تمسك حركة فتح بعروبة القدس طبقا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة التي رفضت قرار الضم.

٦- انّ الشعب الفلسطيني جزء لايتجزأ من الامة العربية ودولة فلسطين المستقلة جزء لايتجزأ من الاسرة العربية الواحدة ويؤكد المجلس الثوري على التمسك الثابت والدائم بوحدة الشعب الفلسطيني في الوطن وخارجه والتمسك بحقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة ورفض كافة محاولات التوطين والتذويب واعتبار دولة فلسطين المستقلة هي دولة الفلسطينيين اينما كانوا، فلا مجال لتذويب الشخصية الفلسطينية ولا مجال لطمس عروبة ووحدة المصير القومي التي تجمع شعب فلسطين وجماهير الامة العربية من المحيط الى الخليج.

٧- ان قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية كل فلسطيني داخل وخارج الوطن وان المجلس الثوري يؤكد تمسك حركة فتح بحقوق ابناء شعبنا الفلسطيني التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية وان قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ارضهم وديارهم هو القرار الوحيد الذي يشكل الاساس المقبول لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

٨- يؤكد المجلس الثوري تمسك فتح بالقواسم الوطنية المشتركة المعبر عنها بقرارات مجلسنا الوطني في دوراته المتعاقبة، وان حركة فتح تدعو جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الى الوحدة والتماسك على قاعدة المشاركة في صنع المصير الوطني وعلى اساس الثوابت الوطنية والعلاقات الديمقراطية الراسخة بين قوى شعبنا المناضلة داخل البيت الفلسطيني ومن اجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا.

ان حركة فتح الرائدة وحامية الوحدة الوطنية على اساس الاخوة والتكافؤ والحوار الديمقراطي والاستقلال السياسي والتنظيمي والفكري لكل الفصائل، تدعو الى لقاء وطني شامل لتعزيز الوحدة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا بما يمكنها من القيام بمسؤولياتها الوطنية في الداخل والخارج بالتكامل مع دور السلطة الوطنية الفلسطينية كنواة وقاعدة ارتكاز وانطلاق لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على ارض فلسطين تنفيذا لقرار مجلسنا الوطني الذي اعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية في دورته الثامنة عشرة في عام ٨٨ والذي نحتفل بذاكره يوم الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام.

ثانيا: مهام بناء السلطة الوطنية

ان مهمة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ومؤسساتها المختلفة فوق ارض الوطن تتطلب حشد جميع طاقات وفئات وقوى وفعاليات وكفاءات شعبنا ووضع البرامج والخطط للبدء بالتنفيذ الفوري على الاسس المستمدة من الثوابت الوطنية الفلسطينية ومن تجربة ومبادىء حركتنا وتفاعلها مع حقائق الحياة والعصر على النحو التالي:

١ـ ضرورة بناء المجتمع الفلسطيني المتقدم الحضاري في عالمنا المعاصر للنهوض الشامل بالشعب الفلسطيني سياسيا واقتصاديا وثقافيا ليسير شعبنا في ركب الحضارة الانسانية جنبا الى جنب مع أبناء امته العربية.

ان المجتمع الفلسطيني الديمقراطي في دولتنا الفلسطينية المستقلة هو مجتمع الحرية والمساواة وسيادة القانون واستقلال القضاء وفصل السلطات وارساء قواعد الديمقراطية والتعددية وكفالة الحريات بما فيها حرية الرأي والتعبير والصحافة وبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية على اساس الكفاءة والعدالة.

كما يجب العمل على ارساء الاسس الثابتة التي تكفل حماية حقوق الانسان الفلسطيني وامنه واستلهام الاهداف السامية للحرية والعدالة والتقدم.

٢ـ اقامة البناء الاقتصادي الوطني الحر والمستقل بالتركيز على تشييد بنية تحتية تلبي متطلبات نهوض اقتصاد عصري ليبرالي متطور يوفر احتياجات جماهيرنا ويحقق التقدم في مختلف المجالات، ان ذلك سيكون في اطار اقتصاد حر يضمن العدالة الاجتماعية ويساعد في اطلاق المبادرة الفردية وفي حشد الطاقات والكفاءات والخبرات ورؤوس الاموال الفلسطينية في كل مكان في اطار التكامل القومي العربي، بما يحفظ لشعبنا استقلاله السياسي والاقتصادي وانتماءه لامته العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

٣ـ بناء نظام الضمان الاجتماعي العصري الذي يوفر الرعاية الاجتماعية لجماهير شعبنا ورعاية اسر الشهداء والجرحى والمعاقين واعداد البرامج الكفيلة باعادة تأهيل الكوادر والمناضلين من ابطالنا المحررين من الاسر والتي تمكنهم من تبوء مواقعهم في بناء دولتهم الفتية وليستمروا بعطائهم لوطنهم.

٤ـ التأكيد على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية وتشريع القوانيين التي تؤمن المساواة وتحفظ الاسرة باعتبارها الركيزة الاولى في مجتمعنا الفلسطيني.

٥ـ الاسراع في اعداد سياسية تربوية وطنية واعداد مناهج تعليمية وتربوية لاعداد الاجيال الفلسطينية لتحمل المسؤوليات الوطنية وتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني وتطلعه الى مزيد من التقدم على كافة المستويات التربوية والاقتصادية والعلمية.

ان السياسية التربوية الوطنية الفلسطينية انما تقوم على التأكيد على ان الشعب الفلسطيني جزء لايتجزأ من امته العربية وان فلسطين جزء لايتجزأ من الوطن العربي الكبير وهي ارض الرسالات السماوية الثلاثة والتسامح والعيش السمح.

كما ينبغي العمل على تعزيز بنيان الثقافة الوطنية الفلسطينية التي ساهمت في الحفاظ على الهوية الوطنية لشعبنا وذلك من خلال برامج تطويرية في مختلف مناحي الآداب والفنون لاطلاق طاقات الابداع لدى شعبنا.

٦ـ اعداد البناء التنظيمي في الوطن وخارجه واعادة صياغة التشيكلات الحركية وهيئاتها المركزية ومهماتها بما يساعد في تنفيذ البرنامج المرحلي لاقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وصولا الى بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ومؤسساتها وفي مقدمة ذلك اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوحدة العمل التنظيمي وبدء العمل لتوحيد المنظمات الشعبية والمهنية داخل الوطن وخارجه والبناء على اساس التراكم والانجازات التي تم تحقيقها خلال المراحل الماضية وضمان حرية العمل النقابي بما يعزز البناء الديمقراطي للمجتمع الفلسطيني.

وقد اتخذ المجلس عددا من القرارات والاجراءات التنظيمية للانتقال المنظم والمدروس والمبرمج الى ارض الوطن.

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل،
يا ابناء فتح الميامين فوق ارض الوطن،
يا ابطال الثورة الفلسطينية في كل فصائل الثورة،
يا جماهير الانتفاضة الباسلة،
يا جنود الحرية خلف أسوار السجون والمعتقلات،
يا أبناء فتح وابناء شعبنا في المخيمات والمنافي..

هذه ساعة بناء الوطن، فهيا يا ابناء الوطن الى معركة بناء فلسطين على ارض فلسطين الحرة العزيزة. فانتم الجنود الاحرار، ابناء المخيمات وابناء الارض الطيبة الذين حملتهم السلاح طوال ثلاثين عاما، وحولتم مخيمات اللجوء الى قواعد للثورة والكفاح المسلح، وصنعتم الملاحم تلو الملاحم في انتفاضة الابطال لتظل راية فلسطين، راية الثورة عالية خفاقة، نقول لكم هذا هو يومكم، يوم حريتكم، يوم استقلالكم، فهيا الى ارض الوطن صفا واحدا ويدا واحدة، فانتم امام ساعة الحقيقة الفلسطينية التي طالما دفعنا الدم في سبيلها. فالوطن، قد حانت لحظة اقامته، وانتم رجال اليوم ووعد الغد المشرق، غد فلسطين المستقلة الحرة، فالى الميدان يا رجال الميدان لبناء الوطن النموذج في الديمقراطية والحرية والاستقلال والتقدم في ارض فلسطين ارض القداسة والديانات السماوية.

وطنكم فلسطين يدعوكم .. وطننا فلسطين يدعونا جمعيا الى البناء والعمل، وحركتكم معكم كعهدها دائما، فالعهد هو العهد والقسم هو القسم ■

العدو

المستوطنات الغام مستمرة على طريق السلام!!

تظل مسألة الاستيطان واحدة من اهم العقبات في طريق السلام، وهي ستبقى مثار الاحداث الدامية بشكل دائم.. ولن تكون حكومة اسرائيل قادرة على التعامل مع حالات القتل والانتقام التي ستنجم عن وجود المستوطنات والمستوطنين، لانها ستكون مغلولة اليدين تجاه اعمال المستوطنين وما ينتج عنها، وستبقى معرضة لانتقادات المستوطنين والفلسطينيين.. وقد اثبتت احداث الاسابيع الماضية. خطر الاستيطان في وجوده وتعامله ومستقبله.

••

القدس مركز الاستيطان الرئيسي

سياسيا وسكانيا

••

■ أفاد تقرير صادر عن بلدية القدس التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، نشرته صحيفة هآرتس المستقلة. أن الأكثرية اليهودية تتزايد بسرعة في الجزء الشرقي من القدس. حيث اضافت اسرائيل مساحة سبعة آلاف هكتار الى مساحة البلدية الحالية، وينتظر الانتهاء من برامج كبيرة للبناء اليهودي حول القطاع الشرقي لمدينة القدس.

وقد جاء في هذا التقرير أن عدد سكان القدس قد بلغ ٥٨٣ ألف شخص من بينهم حوالي ٣٢٠ ألفا يعيشون في القطاع الشرقي منها. وأضاف التقرير أن ١٦٧،٥١١ يهوديا، يعيشون في عشرة أحياء أقيمت في محاذاة القدس الشرقية، مقابل ١٥٤،١٨٢ عربيا، وذلك حتى نهاية شهر تموز ١٩٩٢.

وحسب مقابلة نشرتها صحيفة جيروزاليم بوست، التي تصدر باللغة الانجليزية، شدد وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي شيمون شتريت على أن اسرائيل لا تفكر بتاتا في ازالة مستوطنات يهودية خلال المرحلة الانتقالية، للحكم الذاتي الفلسطيني، وأكد موقف اسرائيل المعروف، القاضي بالابقاء على المستوطنات اليهودية في وادي نهر الأردن، والقدس الكبرى وغوش اتزيون ومناطق حيوية مثل اللطرون، حيث يعتبر ذلك من وجهة نظر الوزير الاسرائيلي، الذي يعتبر من صقور حزب العمل، أمرا حيويا لأمن اسرائيل، حتى في ظل السلام، ولأن اسرائيل لا تفكر بالعودة الى حدود ما قبل خزيران/ يونيو ١٩٦٧. الا أنه عاد وقال، أنه ليس من

مصلحة اسرائيل في اطار الحل النهائي، الابقاء على مستوطنات يهودية في الأراضي التي تسكنها غالبية عربية.

••

المعارضة اليمينية، تدافع عن أعمال المستوطنين وتعتبره مشروعا

••

من المعروف أن حوالي ١٢٠ الف مستوطن يعيشون في ١٥٠ مستوطنة تقريبا، تنتشر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأن ١٠ بالمائة من عدد هذه المستوطنات موجود في القدس، يسكن فيها ٥٥ بالمائة من عدد المستوطنين، وقد أقيمت هذه المستوطنات، بهدف تغيير ديمغرافية القدس، وحتى يصل عدد المستوطنين فيها الى حوالي مليون مستوطن في الاعوام التالية. أما النصف الآخر من المستوطنين اليهود فهم يسكنون في حوالي ٤٠ بالمائة من المستوطنات الأخرى المنتشرة في باقي أراضي الضفة الغربية. ويبقى الـ ٥ بالمائة منهم، في الجولان وغزة. وفي الوقت الذي يبلغ متوسط سكان المستوطنة ما بين ٣٠٠ الى ٧٠٠ مستوطن في الضفة والقطاع، فان هذا العدد يتضاعف الى عشرة آلاف مستوطن في مستعمرات القدس، مما يدل على أن لهذه المستعمرات، طبيعة خاصة، وشكل مختلف، عن تلك المستوطنات الأخرى. ولا بد من الاشارة الى أن المستوطنات الأخرى المقامة على امتداد نهر الأردن لها طبيعتها وغايتها أيضا.

وعند كل حادث، يعمد المستوطنون اليهود الى اقامة الحواجز، على معظم الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة، احتجاجا وانتقاما. ويقومون بالاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين. ويطلقون التصريحات الرسمية والعلنية، باسم مجلس المستوطنات اليهودية، ويعلنون فيها استعدادهم وخططهم لمواصلة أعمال العنف المتمثلة في احراق ممتلكات المواطنين الفلسطينيين وقطع الطرقات ورشق الحجارة. بينما يقف الجيش الاسرائيلي موقفا متساهلا في ظاهره، ولا يحاول استعمال أية وسيلة لردع هؤلاء المستوطنين عن أعمالهم البربرية. وهذا ما يحمل على التاكيد، أن هؤلاء المستوطنين لا يستطيعون التحرك على هذا الشكل، دون موافقة الجيش الاسرائيلي، وهذا ما يثير القلق في الحاضر وفي المستقبل، ويجعل طرح قضية المستوطنات مشكلة ساخنة لا بد من حلها وبأسرع وقت ممكن.

وتدافع المعارضة اليمينية عن أعمال المستوطنين العدوانية، ويعتبرها اريل شارون، أن احتجاجهم مشروع، بينما ينزع عنهم زعيم تكتل الليكود صفة الارهاب في عملهم، ويلبسهم صفة الشرعية في كل ما يقومون به. في وقت توجه الانتقادات والاتهامات ضد رابين من قبل مجالس المستوطنين في الضفة والقطاع. ولا يتردد المستوطنون بوصفه بالخيانة، والدعوة الى قتله. ويتهمونه بالمساهمة في اراقة الدم اليهودي، بسبب سعيه الى اتفاقات سلام، لن يؤدي الى السلام. وقد أكد النائب اليميني المتطرف رحبعام زئيفي، ان حكومة رابين تتعاون مع العدو، وأنها تسبق حكومة فيشي، في اشارة الى النظام الفرنسي، والذي تعاون مع الحكم النازي في الحرب العالمية الثانية.

ان حكومة اسرائيل، برئاسة رابين، تبدو عاجزة عن معالجة الأوضاع الناجمة عن قيام هذه الاعمال العدائية من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين، وذلك مقارنة بتصريحات الوزراء والمسؤولين الحكوميين، التي ظهرت أخيرا. فبينما يرى وزير السياحة الاسرائيلي عوزي بارام ضرورة خنق تمرد المستوطنين الذين لا تعتبر نواياهم طيبة، يعلن وزير الاسكان بنيامين بن اليعازر، أن المستوطنين يقومون باستفزاز الحكومة بشتى الوسائل المتاحة، غير عابئين بالقانون أو النظام أو العدالة أو الديمقراطية، ويطلب وزير الاستيعاب مئير تاسبان من منظمة التحرير الفلسطينية تحضير الرأي العام الفلسطيني لمواجهة محتملة بينه وبين جبهة الرفض التي تمثل قوة معارضة للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، موازاة لما حصل مع الحكومة الاسرائيلية في مواجهة المستوطنين. كما ان الملاحظ أن ما يقال عن أوامر رابين بصفته وزيرا للدفاع، للجيش الاسرائيلي بابداء الحزم تجاه المستوطنين، لا تتناسب وما يقوم به الجيش، عندما يحاول ازالة الحواجز والاطارات المشتعلة في الطرقات، بينما يحاول المستوطنون منع الجيش من القيام بذلك.

ويحاول رابين أن يعزو عدوانية المستوطنين، الى قيام حركة حماس، بقتل اليهود، لكي يستغل المستوطنون ذلك القتل، ويقوموا بردود فعل على عملية القتل، واشاعة جو لا يشجع على السلام، وهو يدعو المستوطنين الى احترام القانون، والى الكف عن الدعوة الى الثار، لتفادي تصعيد الموقف. ويعدهم بمواصلة مطاردة الفلسطينيين المطلوبين بلا هوادة.

••

رابين يرفض التطرق الى مستقبل المستوطنات بعد انتهاء فترة الحكم الذاتي

••

ومع ارتفاع حدة الجدال بين رابين وزعماء المستوطنين، الذين اتهموه في بعضها، بأنه المسؤول عن العملية التي استهدفت الحاخام حاييم دروكمان، بسبب ركضه المحموم خلف اتفاق السلام. التقى رابين مع هؤلاء الممثلين، واتفق معهم على تهدئة النفوس، وتخفيف لهجة الانتقادات بين الجانبين. وخلال هذا اللقاء، اشتكى هؤلاء من تدهور الوضع الامني في الاراضي المحتلة، وفي غياب الجيش في مجالات أمنهم، وأثاروا مسالة الغاء الحكومة للتسهيلات في مجالات الضريبة والبناء التي منحتها لهم حكومة الليكود السابقة، وانشئت لجنة لدراسة مطالبهم. وأكد رابين للمستوطنين، أن الجيش سيكون المسؤول الوحيد عن أمن المستوطنين طيلة المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، وأنه لا مجال لأي تنازل في هذا الموضوع في المفاوضات الجارية حول تطبيق الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي. كما أكد أن المستوطنات الواقعة في وادي نهر الأردن، والاخرى التي تقع شمال البحر الميت في الضفة الغربية، ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية خلال السنوات الخمسة من الحكم الذاتي. ورفض التطرق الى مستقبل هذه المستوطنات بعد الحكم الذاتي.

ان وجود المستوطنات، سيؤدي في كل يوم الى حدوث مثل هذه الاحداث التي تؤدي الى القتل والانتقام والهجمات العدوانية من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين. ومن المتوقع أن يقع لحاخامات آخرين، ما وقع لحاييم دروكمان، كما أنه قد يتعرض أي مستوطن لما تعرض له تاجر البيض الذي ذهب لشراء البيض من مزرعة قريبة من مكان اقامته في مستوطنته.. لقد قتل منذ الثامن عشر من ايلول الماضي سبعة اسرائيليين.. ولكن خسارة الفلسطينيين كانت باهظة وكبيرة، فقد قام المستوطنون بضرب مئات الفلسطينيين، ولم يتوانوا عن اطلاق الرصاص الذي أصاب بعض الفلسطينيين بجراح عديدة بعضها خطير. واعتدوا على ممتلكات الفلسطينيين بحرية شبه مطلقة، فأشعلوا الحرائق وحطموا محتويات المنازل، وكسروا السيارات واقتلعوا الاشجار. ولم تقف اعتداءاتهم عند ذلك، بل تضمنت أيضا هجمات على اجهزة الخدمة المدنية، والممتلكات التابعة لهيئات دولية.

وتأتي الانتخابات البلدية التي جرت في القدس، مؤشرا هاما على مشكلة الاستيطان والمستوطنات، فقد جاءت نتيجة الانتخابات، لتعطي التأييد لليمين، عندما انتخب ايهود اولمرت رئيسا للبلدية، الملتزم بتصعيد وتيرة الاستيطان، بعد ان خسر حزب العمل رئاستها التي سيطر عليها مدة خمسة وأربعين عاما. واعتبرت هذه النتيجة، تحصيل حاصل لخطأ مزدوج ارتكبه رابين، كما اشارت الى ذلك صحيفة هآرتس، في طرحه الانتخابات كاستفتاء وطني وبمحاولته طرحها كمواجهة بين مؤيدي السلام ومعارضيه.

وقد اعتبر اليمين الاسرائيلي هذه النتيجة، كاستفتاء على عملية السلام، ودفعت رئيس الليكود بنيامين نتنياهو الى تسخيرها كقوة دافعة لحملته لاجراء انتخابات عامة مبكرة، بحجة ان رابين لم يحصل على تفويض من الناخبين للدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتقديم تنازلات في الجولان.

وقد صرح رئيس بلدية القدس المنتخب، انه سيبذل كل ما بوسعه لمنع تقسيمها. وان المعنى السياسي لانتخابه، هو وجود حل مفاوض تماما لتقسيم المدينة.

وانه وبالرغم من انه لا يستطيع اتخاذ قرارات سياسية بشأن مستقبل المدينة، الا انه يستطيع العمل على الارض بتشجيع بناء المساكن اليهودية في القدس الشرقية، وان مثل هذه القرارات ستؤثر على خيارات الحكومة المستقلة.

ان وجود المستوطنات والمستوطنين، وسياسة حكومة اسرائيل، التي تدعم هذا الوجود، يحملها وجيشها مسؤولية ما جرى وما سيجري في المستقبل. وسواء أكانت هذه المستوطنات ومستوطنوها، في أماكن يكثر فيها الفلسطينيون أو يقلوا، فان لهذا الوجود خطر مستمر. وهذا ما يدعو الى بحث هذه المسألة في أسرع وقت، والا فان المستوطنات ستبقى الفتيل الدائم الذي يهدد مسيرة السلام. وحتى يتم ذلك، فان الظرف يسمح، بل يوجب أن تؤمن الحماية الدائمة للفلسطينيين، من هجمات المستوطنين اليهود ضدهم، والتي تسعى حكومة اسرائيل الى توسيع مستوطناتهم، والى زيادة أعدادهم.. وهذا ما يطرح نفسه أمام مسرح الأحداث الدامية اليوم.. وغدا.. والى وقت طويل ■

استمروا في الهجوم
(٥)

منذ البداية، حذرنا من النهج المتفائل جدا بمشروع اتفاق اعلان المبادىء كما نبهنا الى مخاطر التشاؤم الكامل حول نفس الموضوع.

فالاتفاق بنصوصه المعلنة، لا يشير الى دولة فلسطينية مستقلة وانما هو خطوة في حركة سياسية تفاوضية على طريق المفاوضات القائمة لانجاز الحكم الذاتي الانتقالي الذي سيفاوض على المصير النهائي للاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ على قاعدة القرار الاممي ٢٤٢ وتابعه ٣٣٨. ومن هنا كان تعاملنا مع الاتفاق، بحجمه الحقيقي وبامكانيات تحقيقه على ارض الواقع، لتدفع به بعد ذلك في اتجاه الطموح الوطني المتمثل بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية وممارسة السيادة الكاملة فيها.

لقد اقدم وفدنا المفاوض في "طابا" على تعليق المفاوضات في الاسبوع الماضي بعد ان طرح العدو "خرائطه" وتصوراته للانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة وافصح عن مشروعه الامني للقطاع والتي دلت دلالة واضحة على الفكر السياسي المخادع والمراوغ الذي يقف وراء صناعة تلك المشاريع والتصورات.

لقد اضحى قطاع غزة ميدانا جديدا للمفاوضات فعمق المياه الاقليمية المسموح به، والطريق السريع الذي سيشق القطاع من الشمال للجنوب والطرق الفرعية وتحركات الجيش والمستوطنات جميعها اصبحت قضايا جديدة على مائدة المفاوضات، بحيث يعتقد "العدو" انه بهذه الطريقة "سينسي" المفاوض الفلسطيني أصل القضية المطروحة وأنها انسحاب قواته من قطاع غزة وأريحا، والمفاوضات حول جدولة الانسحاب ليس الا..

لقد انتبه المفاوض الفلسطيني لهذه المناورة من العدو والتقطت القيادة ابعادها فكان ان اتخذ قرار تعليق المفاوضات. ولا شك في ان ذلك الموقف الصلب، أدى الى تحرك دبلوماسي سريع من قبل الاشقاء، في مصر ومن قبل الراعي الامريكي فتبلورت لجنة القاهرة المصغرة، وأعلن عن استئناف قريب للمفاوضات. وأذيع ان هناك تقدما قد حصل!!

لقد تكشفت اثناء عملية التفاوض في طابا، ان الذئاب لا يمكن الركون الى نواياها مهما تظاهرت بالوداعة وبالكلام المنمق والمصافحات المدروسة..!!

فالعدو يطرح دوما موضوع "بناء الثقة" و"الزمن التجريبي" ومراقبة " حسن السلوك". فكل ذلك مطلوب البرهنة عليه من جانبنا فلا يجوز في نظره، ان تخرج مظاهرة في فلسطين تندد به وبوحشيته وبأعماله الاجرامية التي يقوم بها من اعتقال عشوائي ومن تهديم للمنازل ومن نسفها بالصواريخ المضادة للدبابات ومن قتل المعتقلين في

السجون، ان تلك المظاهرة الشعبية في نظره معادية للسلام وضد الاتفاق.

ولا يجوز للفلسطيني ان يرسل برقيات الاحتجاج والادانة للمشروع الصهيوني الذي اقرته المحكمة الاسرائيلية باعتبار حرم المسجد الاقصى ارضا اسرائيلية، رغم انتهاك ذلك القرار لبنود الاتفاق المعلنة والتي اجلت النظر في موضوعة القدس للمرحلة النهائية..

اذن فالعدو يفهم الاتفاق، انه اتفاق استسلام واذعان، ويمارس على الارض ذلك المفهوم.. بل انه استعدى الولايات المتحدة الامريكية ووظف قدراتها واتصالات رئيسها "كلينتون" للضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لشجب حادثة قتل انفرادية "لمستوطن مجرم" قامت بها عناصر وطنية ردا على تصرفات العدو ومسلكياته التي أشرنا اليها.

لقد اثبتت الذات الفلسطينية الهجومية قدرتها على خوض غمار معركة الاستقلال سياسيا وفدائيا، وانها بتلك القدرة ستفرض رؤيتها الوطنية لتنفيذ بنود الاتفاق والتعامل معه دوليا وعربيا ناهيك عن التعامل معه "اسرائيليا".

ان توظيف عناصر الضغط الشعبي وتصعيد الانتفاضة الشعبية المباركة لاجبار العدو على اطلاق جميع المعتقلين والاسرى القابعين في سجونه ومعتقلاته انما هو في صالح المفاوض الفلسطيني وفي صالح الطموح الوطني.

فعوامل الثقة يجب ان تكون بدايتها من الطرف المحتل و"حسن النوايا" يجب ان يكون من أولى دلالاته اطلاق اخواتنا واخواننا واطفالنا من المعتقلات والسجون، وذلك قبل ان تبدأ قوى الامن الفلسطيني استلام مهامها من المواقع التي ستنسحب عنها القوات الاسرائيلية بداية من ١٩٩٣/١٢/١٣.

ان التواريخ والايام، ليست ثابتة ومحددة، ولكنها علامات يجب ان نناضل لعدم تجاوزها، وترك العدو يحقق رغباته بعدم الانسحاب متذرعا بالف ذريعة وذريعة..

فالدولة الفلسطينية، والتي نحتفل اليوم (١٩٩٣/١١/١٥) بذكرى اعلان الاستقلال، قادمة لا محالة... قوية بابنائها وبرجالها، بنسائها وباطفالها، بكل فئات شعبها وبكل طاقاته..

والاستقلال، ليس مرهونا بالمال وبالمساعدات الاقتصادية الدولية وانما هو الحرية اولا وثانيا وثالثا..

لقد كان اعلان الاستقلال واضحا في منطلقاته التي يأمل الشعب الفلسطيني الى تحويلها الى ممارسات يومية على الارض الفلسطينية، فالديمقراطية لن تكون شعارا مرفوعا كما في كثير من الساحات وانما هي تعددية فكرية وتعددية سياسية في اطار العمل الوطني الواحد والطموح الوطني ذا الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى.

والتمايز لن يكون بين الأفراد بسبب الولاء الشخصي أو الانتماء الحزبي أو الانتساب القبلي وانما هو تمايز قائم على الكفاءة والمقدرة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، لانجاز سياسة بناء دولة الاستقلال وليس سياسة بناء دولة "الكومبرادور".

ان رسم السياسية العامة، مناط بالقيادة الشرعية ومؤسساتها ودوائرها في نطاق منظمة التحرير الفلسطينية، وهي التي ناضلت طيلة سنوات ونزفت دماء، وقدمت الشهداء، لابراز الكيانية الثورية الفلسطينية التي استطاعت فرض وجودها - بعد انكار مستميت - على طاولة مفاوضات مسيرة السلام. ان الذكرى الخامسة لاعلان الاستقلال، ستكون دافعا قويا ومنارا هاديا لجماهيرنا هي تخوض معركة تحقيق سيادة الدولة الفلسطينية في أولى خطواتها على أرض غزة هاشم وأريحا. وكما أنها ستكون دافعا لمقاومة الهجمة الشرسة التي نتعرض لها تحت يافطة "الاختصاص" "والتخصص" والفصل بين السياسي والاقتصادي .. وغدا الفصل بين السياسي والاجتماعي والثقافي.... انه كلام الحق الذي يراد به الباطل..

استمرار الهجوم .. قاعدة اساسية من قواعد عملنا الثوري ... فاستمروا في الهجوم ■

من اجل تجديد الفكر العربي

■ ان الاطلالة على المشهد العربي في هذه المرحلة لا تسر الناظرين، فحالة الانحسار والتراجع تتواصل، وتبدو جهود المفكرين والمصلحين والمبدعين منذ فجر النهضة حتى الآن كما لو انها مهددة بالاندثار والزوال، ففي عالم تعصف به المتغيرات نقف وسط زلازل آخر القرن، نتلقى آثار الكوارث غير الطبيعية، فينزرع اليأس والاحباط في اوساط القوى الاجتماعية التي حملت بذرة النهضة وزرعتها في تربة وطننا العربي لتتحول صحراء الماضي الى ارض الآتي الخضراء، واذا بهذا الضعف الذي اصاب السياسة العربية في عقود التحولات في الاوضاع الدولية يضعنا على الهامش، وينبذنا عن المركز، ويدفعنا الى الاطراف، ويلجم طموحاتنا في التحرر من التبعية، وفي توطيد الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفي ايجاد موقع لائق لوطن عربي موحد تحت شمس العصر.

ويزيد الامور تعقيدا ان هذه الحالة تعكس نفسها على اوضاعنا الذاتية، وتهدد بتصفية انجازات كبيرة للعقل العربي حققها خلال قرن او يزيد من الزمان، وتهدد بتصفية نتاج عقود وعقود من السجال الفكري في مختلف نواحي حياتنا، فها هي الطرق المسدودة في المناخ السياسي العربي الذي تتالت عليه الهزائم العسكرية والسياسية، تهدد بتراجع فكرة الدولة القومية، فكرة الوحدة العربية، وفي المقابل تتوطد مواقع القطرية الاقليمية، وتتوطد فكرة الدولة القطرية التي تبحث لنفسها عن تاريخ خاص خارج تاريخ امتها، وتنتهج سياسة المصالح بديلا عن سياسة المبادىء، وتخفت في هذا الليل الحالك الاصوات التي ظلت في عهود اكثر حلكة ترتفع عاليا لتسلح القوى الاجتماعية العربية بالسلاح الفكري، سلاح الوحدة ضد التجزئة.

وفي زمن الطرق المسدودة او زمن التراجعات والتنازلات المؤلمة، تتقدم القوى الظلامية التي تريد مصادرة المستقبل لصالح الماضي، وتريد تقديس القديم مقابل تدنيس الجديد، وتريد للمجتمعات العربية الانقطاع عن قضايا العصر وعن منجزاته ومكتسباته في شتى الميادين، فاذا كنا نرفض الاستعمار ونرفض الامبريالية، فاننا لا نرفض العلوم والتكنولوجيا، واذا كنا نرفض التبعية فاننا لا نرفض الاطلاع على الحضارات، ولا نرفض المثاقفة، وهكذا فان عقودا من الجدل والصراع بين القديم والجديد يراد لها ان تطوى، ويطوي ما في بطونها من استخلاصات ودلالات..

ان حالة الاضطراب الفكري التي تبدو في المشهد العربي هذه الايام تحتاج الى وقفة، والى حوار فاعل وحقيقي بين مختلف التيارات من قومية، وسلفية، وعلمانية، لكي لا تصفى عصارة تجارب محمد عبده، والكواكبي والافغاني وخير الدين التونسي وفرح انطوان، وساطع الحصاري، وطه حسين، وعبد الله النديم وابن باديس، وسلامه موسى، ولطفي السيد، ومحمد عابد الجابري، ومحمد اركون، وحسن حنفي وغيرهم من مفكري الامة..

وفي زمن التراجعات السياسية والتنازلات المؤلمة،

فان التحديات امام الهوية القومية تزداد اكثر فأكثر، فوسط هذه الرياح العاتية التي تهب في اواخر هذا القرن، نفتح كعرب ابوابنا ونوافذنا امامها، دون ان نعرف خياراتنا.. تفرض علينا الارادات لان موازين القوى تميل كليا لصالح الآخر ولصالح العدو الصهيوني الاستيطاني العنصري، فما هو الموقف الذي يتعين علينا ان نأخذه كمثقفين وكمفكرين، وككتاب؟.

ان الذئاب تحيط بقلعة الفكر والثقافة من كل جانب، وهي - اي الذئاب - تحاصرنا في لحظة يمكن ان يرتبك فيها العقل او يرتبك فيها الفكر او ترتبك فيها الرؤية..

فهل نفعل مثلما فعل مالك الحزين عندما اطلق الثعلب عليه رياحا وهمية ليربكه ويجعله يطوي رأسه تحت جناحه، ويصبح نقمة سائغة. اننا في اللحظة التي تهدد فيها هويتنا القومية بحاجة الى البصر والبصيرة، وشتان ما بين التفاعل الانساني، والمشاركة في التحولات التي تشهدها البشرية، وما بين القبول بما يفرضه الآخر علينا، شتان ما بين المساهمة في صنع الاحداث، وما بين الاذعان لنتائج الاحداث. ومن هنا فان حالة التراجع السياسي الراهنة التي تشهدها امتنا هي نتيجة من نتائج التمزق والانقسام، ونتيجة من نتائج ارتباط الانظمة بالمركز الامبريالي والخضوع لسياساته، وهكذا، فان مهام المثقف الطليعي الذي يؤمن بنهضة امته وتقدمها، وامتلاكها لاسباب الحداثة والتغيير والتجديد، ان مهامه تتضاعف وتزداد، وعلى المثقف ان يشعل مصباحه حتى في وضح النهار، لشدة ما في النهار من ظلمة.

لا نحتاج في هذه اللحظات الى من يندب أو ينعق أو يرثي أو يؤبن، بقدر ما نحتاج الى من يفكر ويحاور، ويقترح الافكار المناسبة، الافكار العملية القابلة للتطبيق.

اننا ونحن نرفع شعارات التحرر والديمقراطية، يجب الا نكتفي بوصف حالتنا، وانما باحياء وتنشيط فكرة النهضة العربية التي تعني النهوض بعد الكبوة، والتي تعني التغيير والتجديد في الفكر العربي على أسس حديثة، وبمضمون عصري ديمقراطي.

ان الجبهة الفكرية الثقافية باقية، والعدو يتربص بهذه الجبهة لانه يعرف أهميتها، ويعرف اهمية الفكر والثقافة في الصراع.. فالصهيونية الثقافية على سبيل المثال هي التي استولدت الصهيونية السياسية، وولادة الصهيونية السياسية سبقها مقدمات واسهامات ثقافية صهيونية عديدة.

ان الثقافة هي قلعة الهوية القومية، والعدو الذي يتربص بهذه القلعة يعرف أهمية الفكر والثقافة في انهاض الروح واشعال الفكرة..

من هنا فان جبهة الفكر والثقافة في وطننا العربي يجب ان تستنفر همها وطاقاتها، فللفكر والثقافة موقفهما الاستراتيجي، وهما لا يابهان لما هو مناورة، ولما هو تكتيكي في السياسة العربية.

ان التجديد على الصعيد الفكري والثقافي يعني الأخذ بمناهج التحديث، فالحداثة بمعنى التغيير البنيوي في المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية، تعني المشاركة في التحول الكبير الذي تشهده الانسانية، من خلال الاشكال التي تتخذها هذه الحداثة..

فهي تعني شكل النضال لتحقيق التحرر والاستقلال الوطني، وهي تعني الاعداد للبنى التحتية لقيام مجتمع حديث.. وهي تعني كذلك شكل التنمية عبر التخطيط الاقتصادي المستقل وغير المرتبط..

ان الحداثة تتسع لتتناول الاقتصاد والسياسة والنظام الاجتماعي، والقيم والسلوك، واكتساب منجزات العصر، وامتلاك النزعة العقلانية، وروح التفكير العلمي في اطار الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

واذا كان التجديد المستند الى التحديث يبوأ الفكر والثقافة المكانة اللائقة ويمكنهما من اداء دور فاعل باعتبارهما ملك خاص بمجتمعنا، وفي الوقت نفسه ملك للانسانية جمعاء فان سمات الحداثة العربية المستقبلية لا تفقد الهوية الثقافية الفكرية العربية شخصيتها المميزة، وان استفادتنا من تجارب وعلوم الاخرين لا تفقدنا شخصيتنا القومية.

ويمكننا ان نقول باختصار اننا نتحدث عن العقل، وعن دور العقل كسلاح في الصمود امام الرياح التي تهب علينا، وفي التمسك بالقيم الثقافية والفكرية، وفي الايمان بالتقدم والتجديد والتخطيط.

ان تجديد الفكر العربي سوف يمنح المشروع العربي النهضوي الفرصة للظهور ■

وعد بلفور: الوثيقة الصهيونية الاولى

■ بعد حوالي ثلاث سنوات من المفاوضات بين الطائفة اليهودية في بريطانيا والمنظمة الصهيونية من جهة وحكومة جلالة الملك من جهة ثانية وبعد استعراض ستة وثائق مقدمة للمتفاوضين فقد تم اختيار الوثيقة التي قدمها يهود بريطانيا لتكون اساسا للاتفاق. وقد ارسلها ارثر بلفور وزير الخارجية البريطانية على شكل رسالة الى البارون روتشيلد في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧ وجاء فيها:

"يسرني جدا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة واقرته: أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يأتي بعمل من شأنه أن يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى. اكون ممتنا لكم لو أبلغتم هذا التصريح الى الاتحاد الفدرالي الصهيوني...

وبذلك فقد حققت الصهيونية العالمية أحد أهدافها بالحصول على الوثيقة الدولية الاولى والتي تدعم مشروعها لبناء دولتها في فلسطين.

أسباب الوعد

كتب هرتزل في كتابه "الدولة اليهودية".. والذي نشر في فيينا عام ١٨٩٦ ما يلي "سنكون بالنسبة الى أوروبا جزءا من حائط يحميها من اسيا وسنكون بمثابة حارس يقف في الطليعة ضد البربرية.. كما جاء في تقرير كامبل بنرمان والتقرير الذي وضعته الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية عام ١٩٢١. ان القيمة الاستراتيجية لفلسطين في نظر الامبراطورية البريطانية هو الذي كان له الوزن الراجح عند اصدار الوعد.

وقد جعل ليونارد شتاين الشهير بابحاثه مسألة اكتشاف وايزمن الصهيونية لمادة الاسيتون والتي افادت بريطانيا في الحرب العالمية الاولى من أهم الاسباب التي أدت الى اعطاء هذا الوعد. ويرى بعض الباحثين الى أن مسألة كسب الطوائف اليهودية في العالم الى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الاولى كان السبب الرئيسي في الموضوع. وقد تعرض كريستوفر سايكس الى هذه المسألة فلم يكن مقتنعا بالتعليلات هذه وانتهى بعد استعراضها الى نتيجة "لا يعرف أحد بالضبط لماذا اعطي وعد بلفور..".

ولكن هذا الموقف الاخير فيه ابتعاد كثير عن الحقائق. فلا شك ان هناك مؤشرات عدة توصلنا الى التعرف على الاسباب الحقيقية التي ادت الى اعطاء هذا الوعد. ويشكل سير التاريخ احدى هذه المؤشرات الهامة. فباستقراء صفحاته نجد ان الدول الغربية الاستعمارية كانت في حالة منافسة للسيطرة على فلسطين. وتعتبر حملة نابليون عام ١٨٩٩ اقدم المحاولات الاوروبية في العصور الحديثة في هذا الاتجاه. فعندما غزا نابليون البلاد فقد حاول استمالة اليهود الى جانبه كما ابدى رغبة في منحهم امتيازات استيطانية ان نداء نابليون لخلق قاعدة استيطانية يهودية في فلسطين يشكل المثل الاعلى السابق لوعد بلفور.

وفي اطار المنافسة الاستعمارية يأتي الاسطول الانجليزي ليساعد في تضييق حصار نابليون لعكا عام ١٧٩٩، كما ساهم الانجليز فيما بعد مساهمة فعالة في اخفاق حملة محمد علي باشا على سوريا. وهذا القرن

التاسع عشر كانت تضع فلسطين في استراتيجيتها الشرق اوسطية. أي انها عملت ومنذ ذلك الوقت وبقدر المستطاع على محاولة السيطرة عليها.

وبذلك يمكن القول ان القيمة الاستراتيجية لفلسطين باعتبارها بوابة العبور الى اواسط آسيا حيث المستعمرات البريطانية من ناحية ومن ناحية ثانية كونها تشكل الجناح الشرقي لقناة السويس الطريق الحيوي للتحركات البريطانية في اتجاه مستعمراتها قد جعلها ذات أهمية خاصة في السياسة البريطانية.

ومسألة أخرى هامة قد اغفلها الباحثون وهذه المسألة هي (اللاسامية) وارتباطها بالهجرات التي شهدها اليهود منذ النصف الثاني من القرن الماضي. فقد حاولت كثير من الدول ابعاد هذه الهجرات عن بلادها. وفي هذا الاطار يمكن تفسير مواقف كثير من الدول التي ايدت وعد بلفور وذلك بغية توجيه اليهود بعيدا عن اراضيها.

ويمكن القول ان البريطانيين لم يكونوا مهتمين من قريب او بعيد باحلام اليهود الدينية بالعودة الى ارض الميعاد. فالامر يذهب ابعد من ذلك لان معظم الذين عملوا من اجل استصدار الوعد كانوا من المعادين للسامية الذين يهمهم تحويل سيل الهجرة اليهودية الى أي بقعة في العالم.

فالفيلد مارشال سميث الوزير في حكومة لويد جورج ورئيس وزراء جنوب افريقيا فيما بعد كان يخشى تزايد الهجرة اليهودية لبلاده ولذلك حاول ان يوجد لليهود بلدانا اخرى تلائمهم وتغريهم بالهجرة اليها. بل أن السير لويد جورج نفسه كان مشهورا بتصريحاته المتكررة المعادية للسامية. اما بلفور صاحب الوعد فقد كانت كراهيته لليهود عميقة الى حد بعيد. وقد كان يصارح صديقه وايزمن بهذا الامر. كما أنه في عام ١٩٠٥ كان من بين الذين قادوا الحملة النشيطة لتأييد (قانون الاجانب) الذي قد يلحق بالجزر البريطانية نتيجة للهجرة التي يغلب عليها الطابع اليهودي. فاليهود حسب تصوره شعب لا يقبل الاندماج وهم يكونون جماعة قومية (مستقلة) ويؤمنون بديانة مختلفة عن ديانة الاغلبية المسيحية مما يشكل تهديدا حقيقيا للحضارة الانجليزية.

نخلص من كل ذلك للقول بأن عوامل متعددة كانت وراء اصدار هذا الوعد. وأهم هذه العوامل هو (اللاسامية) التي ساهمت في اضطهاد اليهود في كثير من الدول والتي بين برنار لازار في كتابه (اللاسامية تاريخها واسبابها) مسؤولية الطوائف اليهودية عنها لقد نتج عن هذا التيار هجرات متعاقبة من روسيا ورومانيا وبولونيا والمانيا منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وقد حاولت كثير من الدول ومن بينها بريطانيا ابعاد هذه الهجرات عن بلادها وتوجيهها باتجاه فلسطين. لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

غموض النص

ان قراءة هادئة لهذا النص يثير كثيرا من النقاشات حول مضامينه. فهو يتحدث عن ايجاد (وطن قومي) فهل تعني هذه العبارة ايجاد ملجأ لليهود في فلسطين أم تعني ايجاد دولة يهودية بخضع العرب لها. كما أن النص يتحدث عن حقوق السكان المحليين ويحصرها في الحقوق (المدنية والدينية) ولم يتعرض للحقوق السياسية بينما أثر المحافظة على الحقوق السياسية لليهود في البلاد التي يعيشون فيها خارج فلسطين.

وقد كان هذا الغموض متعمدا من المنظمة الصهيونية ومن بريطانيا على حد سواء ومن الواضح أن المشروع الصهيوني كان يرمي الى انشاء دولة يهودية فقد قال هرتزل بعد انتهاء المؤتمر الصهيوني الاول والذي عقد في بال عام ١٨٩٨ (في بال ارسيت الدولة اليهودية). كما كتب اللورد كرزون في ١٩١٩/١/١٦ يقول (بينما يقول لك وايزمن شيئا وتظن أنه يعني "وكنا قوميا يهوديا،، يمضي تفكيره الى شيء مختلف كل الاختلاف فهو يتطلع الى دولة يهودية وسكان عرب تخضع تحت حكم اليهود انه يسعى لتحقيق ذلك خفية تحت حكم اليهود انه يسعى لتحقيق ذلك خفية وبضمانة بريطانية).

وقد أبدى المجلس الوطني اليهودي في مذكرته التي بعثها الى ونستون تشيرتشل في مارس ١٩٢١ نواياه بقوله (لا يمكن الشك في أنه عازم على رفض حقوق شعب آخر).

كما أن بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا الغموض الى عدم اثارة العرب وذلك باللجوء الى صيغة غير واضحة والى مواقف متناقضة فبينما كتب بلفور صاحب الوعد الى لويد جورج في ١٩١٩/٢/١٦ يقول له (النقطة الضعيفة في وضعنا بشأن فلسطين هو أننا رفضنا حق تقرير المصير فلو أن سكان فلسطين الموجودين حاليا استشيروا في ذلك لاعطوا دون شك رأيهم بالرفض للاستيطان اليهودي). ولكنه بعد اربعة اشهر أي في ١٩١٩/٨/١١ يكتب للحكومة البريطانية يقول (في فلسطين لا ننوي أن نلجأ للاجراء الشكلي وهو معرفة رغبات السكان المحليين في البلاد فالدول الاربع الكبرى

ملتزمة للصهيونية والصهيونية سواء كانت صوابا أم خطئا خيرا أم شرا متأصلة الجذور في تقاليد متطاولة العصور وكذلك في حاجات الحاضر وأمال المستقبل بما هو اعمق رغبات وأهواء العرب).

وتسير السياسة الريطانية في نفس خط التضليل والخداع فياتي الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ ليفسر وعد بلفور بأنه لا يعود انشاء مركز للاشعاع الثقافي والديني لليهود في فلسطين. بينما الحقيقة التي ظهرت فيما بعد أن الحكومة البريطانية قد التزمت بتنفيذ هذا الوعد باتجاه انشاء دولة يهودية كما أنها قد استمرت في السير في الطريق مع اليهود خطوة خطوة في هذا الاتجاه وحينما مكنتهم من فلسطين فقد قررت الانسحاب حيث تم الاعلان عن قيام دولة اسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٤.

بطلان الوعد

جاء في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية الى مؤتمر السلام في جينيف عام ١٩١٩ ما يلي (هذه الارض هي الموطن التاريخي لليهود) كما جاء في اعلان قيام دولة اسرائيل انه (بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي قد انشئت هذه الدولة) كما اورد نفس الاعلان في الفقرة الخامسة (ان حق الشعب اليهودي في الانبعاث داخل وطنه الخاص قد اعترف به تصريح بلفور). وهكذا تحاول الصهيونية الخروج من المأزق بالربط بين الحقوق التارخية لليهود في فلسطين واصدار وعد بلفور. وتقدم لذلك ان الوعد لم ينشىء حقا بل اعاد الحق لأصحابه!!. ويأتي هذا في اطار الرد على المقولة التي اوردها ارثر كوستلر في كتابه (الوعد والوفاء) والتي قال فيها (امة وعدت اخرى علنا بارض أمة ثالثة) وقد اصبحت هذه العبارة فيما بعد اساسا للنقاش في شرعية الوعد. ولا شك ان الوعد يثير نقاشا تاريخيا وقانونيا واخلاقيا.

فمن الناحية التاريخية: فانه يستحيل ان نعطي اليهود (حقا تاريخيا) باعتبارهما أول ن شغل ارض فلسطين. فعندما أتت القبائل العبرية الى هذه الارض مع موجة الهجرة الارامية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد فقد وجدت بها سكانا أصليين هم الكنعانيون وفي نفس الفترة تقريبا فقد وصلت الى البلاد شعوب من بحر ايجه واستقرت بين الكرمل والصحراء وهم (الفلستيون) والتي اخذت البلاد اسمهم فيما بعد. ويقول الفيلسوف روجيه جارودي في كتابه (ملف اسارئيل) ان (الفلسطينيين الحاليين ينحدرون من السكان الاصليين الكنعانيين وهم يعيشون فوق تلك الارض منذ خمسة الاف عام على الاقل) كما يقول في مكان آخر (أن العبرانيين عندما استقروا في فلسطين اما بالتسلل اليها او بغزوها هم على الاكثر غزاة بين اخرين مثلهم مثل البابليين والحثيين والمصريين والفرس والاغريق والرومان) وهكذا لا يمكن القول ان وعد بلفور قد أعاد الحق لاصحابه كما لا يمكن القول انه انشأ حقا لثبوت بطلانه.

أما من الناحية القانونية: فان الوجود البريطاني في فلسطين قد بدأ على شكل احتلال ومن المتفق عليه قانونا ان الاحتلال لا يفيد الملكية. لذلك فان حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع أن تتصرف بهذه البلاد دون رغبة سكانها وهم المالكون الحقيقيون لها. أما بعد صدور صك الانتداب فان فلسطين تصبح (امانة مقدسة في عنق الحضارة) كما جاء في الفقرة الاولى من المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم. ولا شك ان الامانة تقتضي المحافظة على الاراضي الفلسطينية وتحقيق رفاهية شعبها (وتقديم مشورة ادارية من قبل الدولة المنتدبة وذلك الى الوقت الذي تصبح فيه قادرة عل الوقوف على قدميها) كما ورد في نفس المادة الفقرة الرابعة. وبذلك فانه لا يجوز لبريطانيا ان تنشيء حقا للغير في البلاد دون رضى وموافقة المالكين الحقيقيين لها وهم عرب فلسطين.

أما من الناحية الاخلاقية: فقد كانت بريطانيا قد وعدت العرب بالمساعدة على قيام الدولة العربية المستقلة لقاء قيامهم بالثورة ضد العثمانيين. وقد فعل العرب ذلك في العاشر من حزيران ١٩١٦ حيث تمكنوا بالتعاون مع قوات الحلفاء من دحر الجيوش العثمانية عن فلسطين في أيلول ١٩١٨ فوضعها الحلفاء تحت ادارتهم العسكرية باعتبارها جزءا من بلاد العدو المحتلة وقد ادارت بريطانيا ظهرها للعرب وشعرت مع فرنسا في محادثات سرية حتى توصلت معها لاتفاقية في ١٦ ايار ١٩١٦ عرفت فيما بعد باتفاقية سايكس بيكو وتتضمن توزيع الوطن العربي الى مناطق نفوذ استعمارية. وبذلك تكون بريطانيا قد اخلت بقاعدة اخلاقية هامة في السلوك السياسي والانساني على حد سواء.

ان هذه الاسباب وغيرها مما لا يتسع لذكرها الان تثير نقاشا موضوعيا حول شرعية الوعد وصحته وتفضي بنتيجة منطقية تقود، الى بطلان هذا الوعد. ومع المناداة ببطلان هذا الوعد فانه لا بد من التمسك ايضا ببطلان النتائج التي افرزها على الصعيد السياسي وهو قيام دولة اسرائيل وذلك طبقا للقاعدة القانونية التي تقضي بان ما بني على الباطل فهو باطل ■

أضواء على مسيرة الوحدة الاوروبية من روما الى ماستريخت

■ من المفترض ان تبدأ المرحلة الثانية من الوحدة الاوروبية في بداية السنة القادمة، حيث ستشدد المفوضية الاوروبية رقابتها على الاقتصادات الاوروبية كمرحلة أولى على طريق انشاء البنك الاوروبي المركزي.

وكانت الوحدة الاوروبية قد مرت بمراحل مختلفة، منذ الخمسينات حتى الآن، فبموجب اتفاقية روما عام ١٩٥٧ أقامت السوق الاوروبية المشتركة بين فرنسا وايطاليا وهولندا والمانيا الاتحادية وبلجيكا ولوكسمبورغ، ثم اتسع نطاق عضوية السوق بانضمام كل من بريطانيا وايرلندا والدانمارك واليونان وأسبانيا والبرتغال، فاصبحت تتشكل من ١٢ دولة، فضلا عن كثير من الدول المنتسبة للسوق.

ووفقا لمعاهدة روما فان هدف المجتمع الاقتصادي الاوروبي ازالة القيود على التجارة والحواجز الجمركية بين هذه المجموعة وتوحيد تعرفتها الجمركية مع كفالة حرية انتقال العمالة ورأس المال بها، اضافة لتنسيق سياساتها النقدية والاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق هذا الغرض قضت معاهدة روما بتكوين اربع هيئات وهي:

* اللجنة التنفيذية وتختص بتقديم المقترحات.
* مجلس الوزراء ويمثل الحكومات الاعضاء وينسق سياساتهم.
* البرلمان الاوروبي الموحد الذي يتكون من ١٤٢ برلمانيا ويتم تعيينهم من برلمانات الدول الاعضاء، ومهمته الاساسية الرقابة على اعمال المنظمات الاوروبية.
* محكمة العدل وتختص بالنظر في المنازعات بين الدول الاعضاء.

لقد سبق انشاء السوق الاوروبية المشتركة بشكلها الحالي ثلاثة تجمعات اوروبية بارزة هي منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي التي انشئت عام ١٩٤٨ واتحاد المدفوعات الاوروبي الذي انشىء عام ١٩٥٠ والسوق المشتركة للفحم والصلب بموجب معاهدة عقدت في باريس عام ١٩٥١ وبدأ تنفيذها الفعلي عام ١٩٥٢..

اما معاهدة روما فقد جاءت اشمل وبدأ تنفيذها عام ١٩٥٨ وتحددت لها فترة انتقال لا تتجاوز ١٥ عاما، وقد اعلن في اول كانون الثاني عام ١٩٧٠ انتهاء فترة الانتقال على اساس ان السوق المشتركة قد حققت تعاونا وثيقا لم يسبق لدول مستقلة من قبل تحقيقه.

وفي كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٩١ وافق المجلس الاوروبي، الذي يضم رؤوساء دول وحكومات المجموعة الاوروبية، على اتفاقيتين عرفتا بمعاهدة ماستريخت:

- المعاهدة الاولى تتعلق ببعض خطوات الوحدة في مجالات التعليم والبحوث وحماية البيئة، والسياسة الخارجية المشتركة والدفاع والشرطة والقضاء..

- والمعاهدة الثانية تتعلق بمراحل قيام الوحدة النقدية والتي وردت في تقرير ديللور وهي من ثلاث مراحل على النحو الاتي:

المرحلة الاولى: من تموز/ يوليو ١٩٩٠ حتى نهاية ١٩٩٣، وتهدف الى تحقيق اكبر قدر من تجانس السياسات النقدية والمالية والتنسيق بين البنوك المركزية وصولا الى نظام للبنوك المركزية.

المرحلة الثانية: تبدأ من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ وفيها يتم انشاء مؤسسة النقد الاوروبية.

المرحلة الثالثة: من كانون الثاني ١٩٩٩ حيث يجري التعامل بوحدة النقد الاوروبية بدلا من عملات الاعضاء ويتولى البنك المركزي الاوروبي السياسات النقدية الاوروبية.

على ان ومع نهاية عام ١٩٩٦، تكون المؤسسة النقدية الاوروبية قد انتهت من وضع نظام البنك المركزي الاوروبي الذي سيتولى السياسات النقدية لدول المجموعة.

واكدت دول الجماعة انه اذا بلغت ٧ دول من المجموعة على الاقل بنهاية عام ١٩٩٦ تقريب مستوى

التضخم واسعار الفائدة وعجز الموازنة ونسبة الاقتراض الحكومي فانه يمكن بدء المرحلة الثالثة.

وبصورة عامة، فانه اهم بنود اتفاقية ماستريخت هي:

- لكل مواطن في دول المجموعة حق الانتخاب الايجابي والسلبي للانتخابات المحلية والاوروبية.
- الانتقال التدريجي الى الاتحاد السياسي مع سياسة خارجية وامنية مشتركة.
- خلق مواطنية اتحادية.
- خلق اتحاد اقتصادي ونقدي كامل واعتماد نقد مشترك يتحقق في موعد اقصاه عام ١٩٩٩ م.
- تقوية التعاون بين حكومات الدول الاعضاء في المجموعة في مجال السياسة القانونية والداخلية (على سبيل المثال الشرطة وحق اللجوء السياسي).

ويشير المختصون في الشؤون الاوروبية الى ان التقرير الذي قدمه المفوض العام للمجموعة السيد ديللور في عام ١٩٨٩ شكل اساسي الحوار حول الوحدة النقدية والمالية للجماعة الاقتصادية الاوروبية. ولان المشاكل النقدية تبدو آثارها واضحة على مستقبل الوحدة الاوروبية فاننا سوف نتناولها للتعرف على أهم المشكلات التي تعترض اوروبا الموحدة ومواقف أهم دول المجموعة.

ففي المانيا، تم تنفيذ الوحدة النقدية بين شطريها في تموز/ يوليو عام ١٩٩٠، قبل الاعلان الرسمي عن توحيد الشطرين الغربي والشرقي في ٤ تشيرن الاول /اكتوبر ١٩٩٠، وقد أدت هذه الخطوة الى زيادة ثقل ألمانيا داخل الجماعة الاقتصادية الاوروبية، مما ابرز اهمية طرح مشروع وحدة اوروبا كلها. وكان لاتحاد ألمانيا دور كبير في تدعيم مركز المارك الالماني في مواجهة العملات الرئيسية الدولية وفي مقدمتها الدولار الامريكي والين الياباني بالاضافة الى العملات الاخرى، مثل الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي، وذلك على الرغم من الاعباء التي تتحملها المانيا في عملية ادماج الشطرين وظهور معدلات اعلى للبطالة أو مخاوف من ارتفاع معدلات اعلى للبطالة أو مخاوف من ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة المعروض النقدي، الامر الذي يزيد من حرض المانيا على تحقيق اسعار الخصم في المرحلة الراهنة باعتبار ان الحفاظ على مستوى مرتفع نسبيا لسعر الخصم يمثل احدى ادوات مواجهة التضخم، لكن المانيا لا تزال تتعرض من شركائها في الجماعة الاوروبية لتخفيض اسعار الخصم لاقامة الفرص للعملات الاقل قوة في السوق لالتقاط انفاسها اللاهثة.

اما في فرنسا، فتعتبر البطالة (٣ ملايين عامل) من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الحكومة الفرنسية بالاضافة الى العجز بالموازنة المقدر ان يصل خلال عام ١٩٩٣ الحالي الى نحو ٤،٨ ٪ من اجمالي الناتج المحلي، وعلى الرغم من الضغوط الشديدة التي يتعرض لها الفرنك الفرنسي الا ان فرنسا ايدت معاهدة ماستريخت في استفتاء شعبي بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٠، أو لعل الموقف المساند لفرنسا من قبل البنوك المركزية الاوروبية وتعديل حدود الذبذبة الى ١٥ ٪ صعودا وهبوطا سيساعدها في دعم سياستها المالية والنقدية دون الاضطرار الى اعادة تقويم الفرنك الفرنسي في اطار النظام الاوروبي.

وتعارض بريطانيا قيام بنك مركزي اوروبي موحد او قوة عسكرية موحدة مستقلة عن الحلف الاطلسي، فهي حريصة على عدم هيمنة اية سلطات مركزية للجماعة الاوروبية على سياستها الداخلية أو الخارجية، وهي بذلك تلتقي مع توجهات السياسة الامريكية، ففي مجال الوحدة النقدية ترى بريطانيا من المناسب استمرار التنافس بين العملات الاوروبية وعدم توحيد النقد الاوروبي على اساس ان تثبيت سعر الصرف يرتبط تحقيقه باصلاح النظام النقدي الدولي.

اما في مجال ألية سعر الصرف الاوروبي فقد ارتبطت به بريطانيا في تشرين الاول اكتوبر ١٩٩٠، وحين تعرض الاسترليني لضغوط المضاربة وتخلت المجموعة عن دعمه وخاصة المانيا، ولكي لا تضطر الى اعادة تقويم عملتها في اطار النظام النقدي الاوروبي قد اثرت الخروج من هذا النظام على امل ان يستعيد الاسترليني مكانته واستقراره في ظل التعويم وقوى العرض والطلب..

وهكذا، فان القرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية الاوروبية في حرية تذبذب اسعار الصرف لعملاتها باستثناء المارك الالماني والجليدر الهولندي انما يهدف للمحافظة على وضع مرن للنظام وتمكين معظم دول الجماعة من انتهاج السياسات النقدية الملائمة لها في هذه المرحلة وذلك على حساب اهداف الوحدة النقدية الاوروبية فاذا ما تمكنت دول الجماعة في المرحلة القادمة من مواجهة مشكلاتها وتحقيق استقرار لعملاتها فانه يتوقع ان تمضي حينئذ دول الجماعة نحو تحقيق وحدتها النقدية.

ومن جهة اخرى، ثمة كثير من القادة السياسيين الاوروبيين يعتقدون بان معاهدة ماستريخت والنظام النقدي الاوروبي لم يحققا اي نجاح على الصعيد العملي بل (يمكن القول انهما دفنا ولم يعد بامكان بعث الروح فيهما) على حد تعبير احد القادة السياسيين الاوروبيين. ويقترح هؤلاء على الدول الاوروبية العودة الى ما كانت عليه الأوضاع قبل المعاهدة او بكلمات اخرى ان تقوم كل دولة اوروبية بادارة اقتصادها الوطني بطريقتها المستقلة وان تسمح لعملتها الوطنية بالتعويم مقابل العملات الاوروبية الاخرى لكي تستطيع المحافظة على قيمتها الفعلية مقابل العملات الاخرى، ويعتبر هؤلاء القادة انه من الضروري على كل دولة اوروبية بمفردها ان تقود الى معالجة مشاكلها وازماتها الاقتصادية والبطالة والتضخم الخ.. باسلوبها وطريقتها الخاصة، وينطلقون برأيهم هذا من فكرة انشاء اوروبا الموحدة غير ممكنة التحقيق في الظروف الراهنة، ويستندون في تحليلاتهم الى واقع محدد وهو ان فتح الحدود بحرية لانتقال الأيدي العاملة بين البلدان الاوروبية وانتقال الاشخاص فكرة غير عملية وحتى مضرة من الوجهة السياسية اذ كيف يمكن السماح بالتدفق بين البرتغال والدانمارك على سبيل المثال وهذا ما جعل هؤلاء يعتقدون بان الوحدة الاوروبية ليست سوى حلم لا يمكن تحقيقه.

واللافت للنظر ان من يتبنى هذا الرأي ليس فقط بعض الساسة البريطانيين بل حتى بعض الساسة الالمان والفرنسيين وخاصة الديغوليين.

اما الرأي الاخر المناقض للاول فانه يؤكد على ان المعاهدة حية وستنجح حتما، رغم كل الصعوبات التي تعترضها ويشيرون الى ان تحقيق ذلك سيستغرق وقتا طويلا ليس كما كان متوقعا سابقا.. ومن ابرز المدافعين عن هذا الرأي الحكومتان الالمانية والفرنسية خاصة بعد التغلب على الخلافات التي نشبت بينهما منذ فترة قريبة عقب رفض الالمان انقاذ الفرنك الفرنسي القوي بواسطة خفض سعر الفائدة المصرفية في المانيا.

ان حقيقة الامر هي ان المجموعة الاوروبية وجدت نفسها أمام الدخول في مرحلة تاريخية جديدة، مرحلة ما بعد تفتيت المنظومة الاشتراكية وقيام الوحدة الالمانية التي بدأت تخلق بعض المنغصات للحلفاء في اوروبا حيث يعتقد العديد من المناصرين الاشداء للوحدة الاوروبية بان عملية توحيد شطري المانيا اساءت كثيرا لمستقبل الوحدة الاوروبية اذ ادى توحيد المانيا الى خلق مشاكل جديدة ومعقدة بين الشطرين. وتتمحور هذه المشاكل حول تفاوت التطور الاقتصادي والاوضاع السيئة جدا في الشطر الشرقي مقارنة بالوضع السابق، وهذا الوضع دفع حكومة المانيا الى زيادة الضرائب المرهقة للعاملين في الشطرين الشرقي والغربي، ورغم قرار الحكومة الالمانية ابقاء قيمة المارك الالماني الشرقي معادلة للمارك الغربي الا ان الاقتصاديين يقولون بان الاستمرار في هذا الوضع، المفتعل والمصطنع، سيزيد من تفاقم الاوضاع الاقتصادية في المانيا وسينسف وعود الحكومة الالمانية لمواطنيها بان المانيا بعد التوحيد ستكون القاعدة الاقتصادية الاساسية لاوروبا دون اي متاعب او جهد.

ولكن الواقع اظهر ان الامور ليست بهذه السهولة، فبعد توحيد المانيا تفاقمت الازمة الاقتصادية وزاد انتشار العاطلين عن العمل وكل ذلك وجد انعكاساته السلبية على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد، والذي وجد تعبيراته في موجة العداء العنصرية لكل ما هو اجنبي في المانيا، خاصة جاليات بلدان "العالم الثالث". ومما لا شك فيه ان تصاعد اعمال العنف والحقد والعنصرية في المانيا اخذ يشكل خطرا معينا على الوحدة الاوروبية ومستقبل ماستريخت ككل.

ويشير المراقبون الى ان اوضاع بلدان اوروبا الشرقية سوف تعترض مسيرة الوحدة الاوروبية، اذ ان هذه الدول تواجه صعوبات هائلة في عملية الانتقال الى نظام اقتصاد السوق الرأسمالي، اذ انها تشهد استفحالا لمشكلاتها الداخلية، التي تتخذ في اغلب الاحيان.. اشكالا عنيفة وصراعات دموية. واذا كانت الجماعة الاوروبية جادة في نقل هذه البلدان الى مستويات البلدان الغربية فانه يتوجب عليها تقديم مساعدات هائلة.

ومن الواضح ان اوروبا ليس لديها القدرة على تحمل الاعباء التي تفرضها عملية التحول في بلدان اوروبا الشرقية، مما يشير الى ان المخاض الصعب ينطوي على احتمالات الانفجار الاجتماعي الذي قد يجهض عملية الانتقال الى الرأسمالي التي لن تجلب لهذه البلدان سوى الكوارث والجوع والحروب.

كما ان مأساة مسلمي البوسنة وتطورات الازمة هناك تبعث الرعب والخوف في اوروبا كلها، مما يعرض الوحدة الاوروبية لخطر الفشل، وذلك في الوقت الذي تندفع فيه معظم الحكومات الاوروبية نحو توحيد قواها لنقل القارة الى مرحلة تتمكن فيها من منافسة الاعدقاء الامريكيين الاقوياء على الساحة الدولية ومن هنا يدرك قادة الرأي العام الاوروبي ان محافظة اوروبا على موقعها ودورها العالمي يتقضي تطبيق وحدتها على اساس معاهدة ماستريخت ■

عرض كتاب

الاتجاهات الناشئة في الوضع الدولي الجديد

أولارا أوتونو

■ ما ان نطق جورج بوش بتعبير "النظام العالمي الجديد" حتى شاع استخدامه بافراط وآلية من جميع المعنيين بالأمر دون مراجعة أو تحفظ الا باستثناءات قليلة ركزت تحفظها على لفظة جديدة باعتبار أن الظام الناشىء هو استعادة لنظام قديم شاع استخدامه قبل ذلك وليس ابتكارا لنظام لم يعرف من قبل، أو باستثناءات نادرة آثرت استخدام تعبير المجتمع الدولي الجديد باعتبار أن البيئة الناشئة عن المتغيرات الدولية الاخيرة لم يسدها بعد نظام محدد يمكن الاتفاق عل ملامحه، وانما هو مجتمع قد يسوده النظام أو تعمه الفوضى، وهو في كل الاحوال ما زال في مرحلة وسط جرى وصفها بالمرحلة الانتقالية. وقد أشار زيبجينيو بريجنسكي الى فكرة قريبة من هذه في مقال له بعنوان النظام والاضطراب وزعامة الولايات المتحدة قال فيه أن النظام الجديد لم يولد بعد ولن يولد قبل ثلاثين أو أربعين عاما (النظام والاضطراب وزعامة الولايات المتحدة الامريكية، واشنطن كوارترلي، ربيع ١٩٩٢).

ويرجع ذلك الى غياب الاتفاق على تعريف محدد لماهية "النظام" والمقصود به، وهل هو النمط السائد من العلاقات الدولية في مرحلة ما وفق التفاعلات الخاصة بهذه المرحلة؟ أم هو التراتبية الناجمة عن التوازن أو عدم التوازن بين القوى المكونة للعالم؟ بعبارة أخرى هل هو نتاج للحركة الطبيعية للقوى والتاريخ أم أنه عملية مقصودة ومدبرة تتدخل فيها القوى الكبرى لمنع التاريخ من المضي في مساره، ولتشكيل بيئة مصطنعة تلبي مصالح هذه القوى؟

التعريف الاخير يتبناه الباحث الافريقي أولارا أوتونو رئيس أكاديمية السلام بنيويورك وقد طرحه في محاضرة ألقاها في افتتاح مؤتمر "الكومنولث والنظام العالمي" (تموز ٩٢)، وخلص منه الى استنتاجات غير مطروقة. يمكن تلخيصها كالتالي: الوضع العالمي الحالي غير مدبر أو منظم ومن ثم لا يمكن أن نطلق عليه مصطلح النظام العالمي الجديد، بينما يمكن اطلاق هذا المصطلح بكل ثقة على المرحلة السابقة على الوضع الحالي فهي المرحلة التي شهدت تجميدا للتاريخ بالتسويات التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي سيطرت عليها المواجهة بين الشرق والغرب بدرجة أعاقت السريان الطبيعي للتاريخ.

الوضع الحالي اذن هو تفكيك لنظام كان قائما وليس تشكيلا لنظام جديد، وعلى ذلك فهو يبشر بقدر هائل من الحيرة اذا ما حاول المرء التعرض للقضايا المرتبطة به.

فالفجوة بين النظرية السائدة في الوضع الحالي والقائلة بالسيادة القومية لكل دولة، والتطبيق الذي يسلبها هذه السيادة والذي تعددت نماذجه في ظل الوضع نفسه تمثل مبررا قويا للحيرة التي يتنبأ بها أوتونو. اذ ترتفع في ظل الوضع الحالي شعارات تطالب بازدياد الديمقراطية وعجز الحكومات عن بسط سيطرتها عل أراضيها، وحماية البيئة والامراض الوبائية أو ما يعرفه أوتونو بالاعتماد المتبادل الموضوعي، الى جانب الاعتماد المتبادل الذاتي الذي لا تستطيع معه الدول النامية أن تقول لا للمنظمات الاقتصادية الغربية كالبنك الدولي وصندوق النقد. واغتناما لعوامل مساعدة مثل التنازل الاختياري من بعض الدول عن سيادتها القومية للانضمام الى كيانات أكبر ومثل التدفق الهائل للمعلومات ودوره في الغاء الحدود بين الدول والمنظمات الاقتصادية فوق القومية التي تمارس انشطتها بعيدا عن سيادة الدولة.

وهذه المطالبة بالمشاركة الدولية تعني تآكل السيادة القومية الواقعية للدولة وان احتفظت الدول بسيادتها القانونية مما يعكس تناقضا أوليا يمثل أحد ملامح الوضع العالمي الناشىء خاصة مع تعدد المناطق التي يرشحها الكاتب للوقوع تحت وطأة اقتحام المجتمع الدولي لحدودها سواء في العراق والسودان أو يوغوسلافيا أو ليبريا أو الصومال التي تحقق سريعا ما تنبأ به أوتونو بوصول قوات دولية تقودها الولايات المتحدة الى أراضيها.

ومع غياب ضمانات ومحددات زمنية وكيفية لهذا الاقحام، ومع احتمال تحوله الى مواجهة جديدة بين

ان الالتحام بالشعب يمنح المناضل القدرة على النظر الى الأمور بعمق أكبر وبجد أكثر فيبتعد عن النظرة السطحية والتبسيطية وعن الادعاء الكاذب بمعرفة همومها ومصالحها أكثر منها، وعن ادانة المجتمع لأنه لم يستجيب لدعوته، فيكون أكثر فهما وجدارة.

اما على الصعيد الموضوعي فان العمل داخل الأطر الاجتماعية يمنح التنظيم الفرصة للالتحام بالقوى الاجتماعية والتفاعل معها فيدرك امكانيات هذه القوى وامكانياته هو على صعيد المواجهة مع المشكلات وحلها، وهذا يتيح له القدرة على التخطيط العملي الجاد لان أهم سمات الخطة الناجحة هي المعقولية والعملية وهاتان السمتان لا تتحققان الا اذا توفرت المعرفة الدقيقة.

كما يتيح الالتحام بالشعب للتنظيم فرصة تلقي مبادرات الجماهير الحية والخبرة لحل المشكلات ومجابهة الصعاب، والقدرة على توظيف هذه المبادرات فاذا كانت الفكرة.. فكرة الجماهير، فان الجماهير ستنبل بها وتنفذها بسهولة.

ويمنح الالتزام بالشعب القوى الاجتماعية احساسا بالأهمية والثقة بالذات والقدرة على الابداع وتفجير الطاقات الخلاقة الكامنة في كتلتها. وهذا سوف يؤدي بالضرورة الى تحريرها من الشعور بالعجز والعطالة والى تطوير الحركة الاجتماعية لتكون ليس فقط اداة انتاج بل وابداع وتغيير في ذات الوقت مما ينمي شخصيتها الاجتماعية ويجعلها قوة فعلية لها دورها في ادارة المجتمع وصناعة القرارات وموازنة ثقل الدولة.

التنظيم والمجتمع:

ان الرؤية السياسية التي أفرزت هذا الشكل من العمل التنظيمي هي الأنسب لظروف الملف الاجتماعي والمعرفي الذي نعيشه. وهذا التمازج بين التنظيم والمجتمع يجعل من التنظيم همزة وصل بين العفوية والوعي، ومحركا اجتماعيا فهو اداة للتجميع والتدريب والتنفيذ. فهو يقدر على استيعاب كل نشاط، منظم كان او غير منظم يقدر على مراكبة الخبرة وتدريب الكادر وتثبيت الانجازات المؤسسية والسياسية وتعميق جذور الحركة جماهيريا، فهو ينطلق من الواقع ليبني مؤسساته ورموزه وتياراته وليطور الواقع ويغيره.

يستطيع هذا الشكل التنظيمي حل مشكلة الانفصام بين الوعي والعفوية، وهي مشكلة مستعصية واجهت التنظيمات العربية "العقائدية" التي غلبت الجانب الشكلي للتنظيم على الانفتاح المباشر على الواقع والناس واضطرها في ما بعد، عندما وصل بعضها للسلطة الى قمع الجماهير. فهو قادر باتاحته الفرصة لطرفي العلاقة (التنظيم والناس) بالتواجد والنمو والفعل حيث يستطيع المنظم تأكيد وعيه بمبادئه وأهدافه وأساليب عمله واحترام الجماهير، ويسمح للجماهير بالاشتراك عمليا في نشاطاته ووضع برامجه وخططه على تجاوز هذا المازق القاتل. وستكون ثمرة حل هذه المشكلة اتساع نطاق التنظيم شعبيا واندماجه في المجتمع مما يجعله قادرا على الفعل والتأثير وقادرا على عكس التعددية داخل المجتمع فيما يحرره من تسلط مجموعة أو انفرادها.

ان انطلاق هذه الرؤية السياسية من "مسلمة" ان لمعظم الشعب مصلحة في التغيير ستدفع التنظيم الى الاحتكاك باغلب الفئات الاجتماعية والسعي للتنظيم الجماعي بمعنى الاتصال بالجميع وتوحيد جهودهم والمساهمة في حل المشاكل المترتبة على اختلاف رؤاهم وظروفهم وضمان استمرار وحدة التوجه، ولو لم تقم صلات عضوية، وستجعل البحث عن أية نقطة التقاء تسمح بتشكيل اطار للتفاعل والعمل والأخذ من كل حسب قدرته ورؤيته قاعدة لهذا العمل. وهذا يقلل الى أدنى حد قمع الأطر التنظيمية وانغماسها في الطقوس الشكلية.

في الختام نستدعي هذه الفكرة التنظيمية ليس فقط للانغماس في أرض الواقع على طريقة العمل داخل الأطر الاجتماعية القائمة فقط بل والتحرك بهذه الأطر ومعها للتطوير والتطور والانخراط في مخاض اجتماعي شامل. وهذا يتطلب:

١- تقسيم الأطر الاجتماعية القائمة وسبل تنقيتها مما علق بها في فترات الاحتلال.

٢- بث الدفء في أوصالها عن طريق تغذيتها بدماء شابة.

٣- التحرك معها وبها لتعزيز الروح المعنوية.

٤- طرح مبادرات وبرامج للتصدي للمهام الاجتماعية والعمل على فرز قيادات ذاتية.

٥- خلق جهاز ادارة ذاتية لحل المشكلات محليا.

٦- خلق مؤسسات اجتماعية لادارة الحياة تعيد للمجتمع فعاليته ودوره في اتخاذ القرارات وحل المشكلات.

طبعا ليست هذه الأطر الميدانية على درجة واحدة من الأهمية كما ان اقامتها ليست أمرا سهلا. لذا فان انجازها يقتضي معرفة بالواقع والامكانيات ووضع خطة لانجازها لان وضع المهمة والتوفيق في ترتيب الأولويات شرط النجاح ■

بيان المجلس الثوري لحركة فتح

■ تونس، ١٥ - ١١ "وفا" ... عقد المجلس الثوري لحركة فتح دورة اجتماعاته الحادية عشرة يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري في رحاب تونس الشقيقة بحضور الأخ ابو عمار رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة القائد العام ورئيس السلطة الوطنية.

وقد صادق المجلس خلال دورته على التقرير المقدم من اللجنة المركزية الذي تضمن شرحا كاملا عن التحركات والقرارات السياسية والخطوات التي اتخذتها اللجنة والتي ادت الى توقيع اتفاق اعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل يوم ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن، كما اتخذ المجلس مجموعة من القرارات تتعلق بالاجراءات المطلوب انجازها في المرحلة القادمة لتنفيذ الاتفاق على ارض الواقع تنفيذا امينا بما يكفل مصلحة الشعب الفلسطيني من جميع جوانبها وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان المجلس يؤكد ان هذا الاتفاق انما جاء نتيجة ومحصلة طبيعية لنضال وتضحيات شعبنا وآلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين والذي شكل انتزاعا بالاعتراف بوجود شعبنا وحقه في وطنه، واتخذ المجلس الثوري لحركة "فتح" قرارا بتشكيل مجموعة من اللجان من اعضاء المجلس الثوري وكوادر الحركة تتولى اعداد البرامج لتنظيم عودة الكوادر والمناضلين الى ارض الوطن.

وقد استمع المجلس الى التقريرين من الاخوين ابو عمار وابو اللطف ثم بعد ذلك استعرض المجلس التقرير المقدم من اللجنة السياسية ولجنة الرقابة الحركية وناقش باسهاب الاوضاع المالية واتخذ التوصيات المناسبة لمواجهتها، كما ناقش المجلس الوضع الامني واتخذ القرارات المناسبة لحماية امن الثورة،

كما ناقش المجلس اوضاع العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية واتخذ الاجراءات المناسبة.

واكد المجلس الثوري على تقديره العالي للدعم الذي قدمته وتقدمه تونس الشقيقة ورئيسها المجاهد زين العابدين بن علي وشعبها الشقيق وحكومتها لشعبنا الفلسطيني وتوفيرها كل العوامل والاسباب التي سهلت قيام مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بعملها في مختلف المجالات، مؤكدة بذلك على وحدة الانتماء والمصير العربي واننا ونحن نتأهب للعودة الى ارض الوطن سنبقى نحمل في ذاكرتنا وقلوبنا هذا الدفء الاخوي الذي وفرته لنا تونس وساعدتنا به في تحقيق اهداف شعبنا وتطلعاته.

وقد اصدر المجلس الثوري في ختام دورة اجتماعاته البيان السياسي التالي:

اولا - الأهداف والثوابت الوطنية:

انطلاقا من ضرورة مواجهة وتلبية متطلبات بناء السلطة الوطنية الفلسطينية على ارض فلسطين تنفيذا لاتفاق اعلان المبادىء وفي ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية المتلاحقة وضرورة توظيفها من اجل تحقيق طموحات شعبنا الفلسطيني واهدافه الوطنية الثابتة في الحرية والاستقلال، فان المجلس الثوري لحركة فتح وبعد الاستماع الى تقرير اللجنة المركزية ومداخلات اعضاء المجلس على مدى يومين كاملين يحدد الاهداف التالية كبرنامج عمل لحركة فتح انطلاقا من الثوابت الوطنية الفلسطينية ومن اهداف ومبادىء فتح وقرارات مجالسنا الوطنية في دوراتها المتعاقبة.

١- التمسك الثابت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لشعبنا داخل الوطن وخارجه واطار وطنيا تتحمل فيه عبء قيادة النضال الوطني لشعبا حتى يتم احقاق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

المفتعلة التي صاحبت اعلان تشكيل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، حيث جاء التشكيل مخالفا لرغبات الكثيرين من الذين يحاولون الفصل بين السياسة والاقتصاد. واذا كان اتفاق اعلان المبادىء قد نص على تشكيل لجان للتنسيق او للمتابعة فان هذه اللجان ستشكلها منظمة التحرير الفلسطينية وفي اطار السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن هنا فان المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار قد شكل ليلبي تطلعات شعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة وفي كل اماكن تواجده من اجل الوصول الى بناء اقتصاد فلسطيني حر ومستقل بعيدا عن التبعية الاقتصادية التي كرسها الاحتلال خلال ما يزيد عن ربع قرن. ان الدراسات التي وضعتها الجهات الاكاديمة سواء في جامعة هارفارد أو البنك الدولي أو غيرهما قد صيغت بعيدا عن تصور حدوث اعتراف الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وبما تمثله المنظمة لهذا الشعب من كيانية وهوية ومستقبل واضح للاستقلال الفلسطيني.

ولقد عبر آشر دافيدي في المقال المشار اليه اعلاه عن سياسة التدمير الاقتصادي التي مورست ضد شعبنا تحت الاحتلال بقوله (لقد حاول جيل كامل من الصناعيين الاسرائيليين تحطيم كل امكانية لتطوير الرساميل الصناعية في الاراضي المحتلة. لقد استخدم البرجوازيون الاسرائيليون سلطات الاحتلال الاسرائيلية كذراع لهم ليصبح من المستحيل على اي من الرأسماليين الفلسطينيين الحصول على الالف تصريح وتصريح اللازمة لتأسيس أي عمل كبير بدون ابراز وثيقة تثبت انه لن يكون هناك منافسة بينه وبين أي شركة اسرائيلية).

لقد وضعت صيغة الملاحق الاقتصادية وغيرها من النصوص بحيث تفرض خيارا واحدا للاقتصاد الفلسطيني وهو ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي. وقد عبر الاقتصادي الامريكي الكبير.. توماس شيلنج الحائز على جائزة نوبل والمشارك في رئاسة لجنة التوجيه التي اعدت تقرير جامعة هارفرد حول (صيانة السلام في الشرق الاوسط.. مشروع للانتقال الاقتصادي) عن عدم الانصاف في فرض خيار واحد على الفلسطينيين يتمثل بربط اقتصادهم بالاقتصاد الاسرائيلي. فهو يعتقد ان من حق الفلسطينيين الاختيار بين الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي بحيث يضمنون بعد عشر سنوات تقاربا بين وضعهم ووضع الاسرائيليين الذين سيتفوق كثيرا على جيرانهم من الدول العربية. ولكن هذا الارتباط سيحرمهم من الاستقلال السياسي والهوية الوطنية المستقلة. اما الخيار الاخر وهو الارتباط بمحيطهم العربي.. فهو وان كان سيجعلهم بعد عشر سنوات في وضع اقتصادي اقل من الاسرائيلين فان وضعهم سيكون احسن من جيرانهم العرب ولكنه سيمكنهم من تحقيق استقلالهم السياسي.

لقد قررت منظمة التحرير الفلسطينية ان يكون الاقتصاد الفلسطيني مستقلا بعيدا عن التبعية وبعيدا عن الوصاية وبعيدا عن الخضوع. وكما انطلقت حركتنا فتح، لا خاضعة ولا تابعة أو موجهة ننطلق باقتصادنا الوطني لا خاضعا ولا تابعا ولا موجها الا بما يخدم مصلحة شعبنا الفلسطيني، حيث الجماهير التي خاضت الثورة وفجرت الانتفاضة المباركة وفرضت بدمائها وتضحياتها ومعاناتها سلطتها الوطنية على طريق استقلالها الوطني وبناء دولتها المستقلة هي صاحبة الارض ومالكة فلسطين. ان المعاناة الاقتصادية التي تواجه منظمة التحرير الفلسطينية والتي تنعكس على عائلات الشهداء والاسرى والمعتقلين وكذلك على عائلات المقاتلين والعاملين في كل مجالات النضال الفلسطيني، لم تحرك الكثيرين من الاغنياء الفلسطينيين لتحمل الحد الادنى من المسؤولية تجاه الالتزام الوطني، واذا كان بعضهم ممن نعرفهم ويعرفون انفسهم قد قاموا بجزء من واجبهم، فان البعض الاخر ممن يعرفون انفسهم لم يتورع ان يشارك في حملة الحصار وتجفيف الموارد المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكما استطاعت حركتنا قيادة دفة الصراع ضد المخطط الذي استهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية.. فان حركتنا، حركة الجماهير الفلسطينية المناضلة، والمقاتلة سواء تلك التي تعارض الاتفاق او تلك التي تقبله فانها تتعامل مع المعطيات الراهنة بما يفرض منهج القراءة الفلسطينية على النصوص الغامضة. وبما يجعل القراءة الجماعية للاتفاق تعزيزا للوحدة الوطنية وللديمقراطية الفلسطينية التي تقبل النقد من موقع الممارسة البناءة وتمارس النقد الذاتي لتحقيق الابداع في ممارساتنا وادائنا بحيث نضمن تحقيق وصيانة وجهي الدولة الفلسطينية المستقلة.. الاستقلال السياسي وركيزته الصلبة المتمثلة بالاقتصاد الفلسطيني المستقل.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

كيف انحاز الى قاتلي دمه

يتكسر الريح، ويتثائب المدى، والاسئلة لا تزال - تنمو في بلادي. والسؤال هناك حالة، وبداية للقلق المشروع كيف تكون الخطوة، في انسياب المدى، وكيف لا تتصادم مع الذي كان ولا تنفي الذي سيكون؟!.

تكون الاسئلة، فيشرع الفلسطيني في تأكيد ذاته، ويمضي الى البعيد، والصعب، يلملم الأجوبة، يرتبها، ويضعها في السياق الذي يليق بمشوار الجلجلة. يتكسر الريح، ويتسائل المدى، وتنبئنا "المسيرة" ووصايا الذين مضوا، وثقل الذي نحيا.. كيف يمكن للخطوة أن تستمر، وتتجاوز شظايا الريح، وحفر الخطى الثقيلة؟!.

ان تظل الاسئلة، وان يبقى التوجس، وأن ندقق وندقق ليكون نغمنا، نغما من جوقة النشيد.. وعزفة آلة من آلات اللحن المنشود.

يتكسر الريح.. وتظل حيفا مدينة للحروف التي تضيء المعنى..

وتظل أريحا، ترنوا الى الحب القادم.. وشيئا من الفرح ينعش قلب المكان..

(٢)

تثقل يداك؟ فالارض بريئة.. ان الارض بريئة..

من يحب الارض؟ يحنوا على الناس.

من يحب المكان؟ يترصد خطى المستعمرة.. ويحرس الزعتر، ويسيج لون القمح وظلال البيلسان.

(٣)

ما أصعب ان تمتد يد لتشرخ الروح.

لو يراجع، حزن أمه ولوعة بنيه، لو يتلمس الذي أحدثه في قسمات وجوهنا وبراءة قلوبنا، لتمنى ان تغوص به الارض.. وتخسف الى السحيق السحيق..

حقا.. لم يرضع ثديا فلسطينيا، انه خارج دفقة الدم، ودفء الوشاح الذي يلمنا في خيمة الحياة.

كيف ينحاز الى قاتلي دمه؟

كيف ينحاز الى ليل المحتل وظلمته؟

كيف يتبرأ من الفاتحة وسورة الاسراء..

ليس منا، هذا القاتل..

ليس منا.. انه

في صفوف القتلة.. في صفوف النار

وفي دائرة لا تعرف الحرف الفلسطيني.

(٤)

وحتى نرى الخيط الفيصل بين الحق والباطل، وبين الخير والشر، فلا نسقط من أيدينا المعيار، لا يجوز ان يظل التداخل بين الليل والنهار، وبين الصحيح والخاطىء.. ففي تلك المساحة ومنها، يتسلل العدو ويهيء بنادقه للاطلاق على روحنا..

آن لنا.. ان نتمسك بالمعايير والحدود..

آن لنا.. أن نفسح الابواب لما هو صحيح وجميل، وان نغلقها أمام السواد وليل سلوكه.

آن لنا، أن نعيد تلك الروح التي كانت في الأغوار والجنوب، تلك الروح التي جاءت بالرجال الرجال.. فلا زلنا نحتاج لزمن الرجال، يهجمون على المجهول للاطلالة على ضوء يوم جميل وواعد..

ذلك وعدنا..

تلك أسرار البقاء والانتقال الى اللحظة الموعودة.

خير الكلام.

(٥)

قال تعالى: "ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب". صدق الله العظيم.

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص.ب 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 884122